



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

دراسة تحليلية وقياسية لعجز الميزانية في الجزائر

1990 – 2017

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

إشراف الاستاذ:

** بودالي بلقاسم **

إعداد الطالبان:

حركات يحيى

عدة عبد القادر

لجنة المناقشة

رئيسا

مناقشة

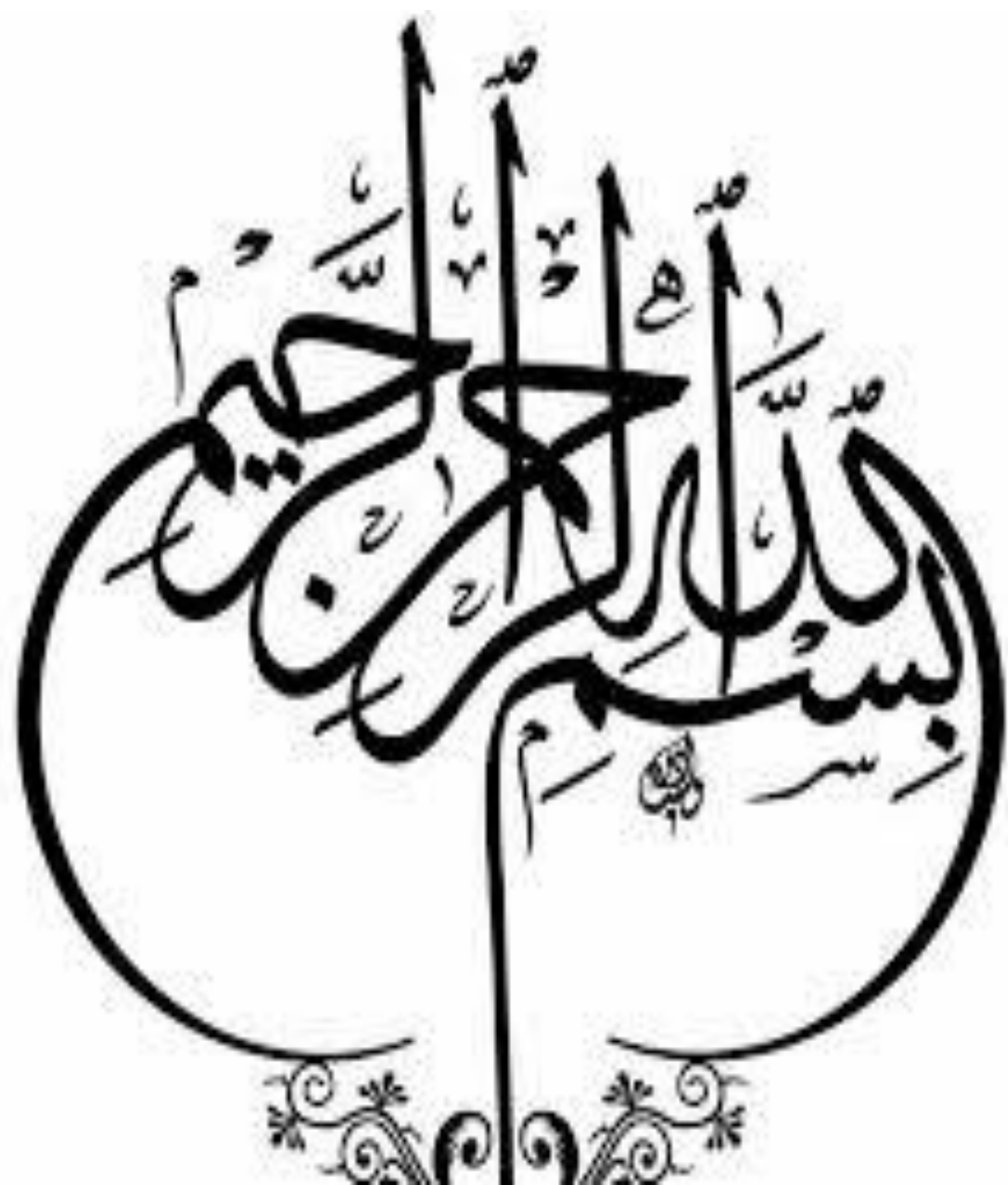
مشرفا

الأستاذ حمر العين مسعود

الأستاذة بوادو فاطمة

الأستاذ بودالي بلقاسم

السنة الجامعية: 2018/2019





شكر وتقدير

الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على كرم فضله، الذي وفقنا في إنجاز هذه الدراسة
والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد ﷺ.

فإنني بعد ذلك يشرفنا أن انتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام، وعظيم الامتنان إلى
الأستاذ بودالي بلقاسم ، المشرف على هذه المذكرة، على كل ما بذله من جهد وعلى
ما قدمه من توجيهات وإرشادات قيمة خلال هذه الدراسة.

ومن ثم نتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتنا في معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت - ، الذين تعلمنا على أيديهم
طيلة السنوات الماضية.

كذلك نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين
شرفونا بقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما نشكر كل الذين ساعدونا من قريب ومن بعيد من أجل إنجاز هذه المذكرة.

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور هيكل الإيرادات والنفقات العامة للفترة (1999-1990)	47
02	بعض نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)	51
03	نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (2001-2014)	52
04	إختبار جذر الوحدة للنفقات والإيرادات العامة	64
05	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون	66
06	نتائج تقدير النموذج بطريقة FM-OLS	67
07	اختبار سببية قرائنجر بين رصيد الميزانية وهيكل النفقات والإيرادات العامة	68

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	التقسيم الوظيفي للنفقات العامة	19
02	مصادر الإيرادات العامة	26
03	عجز الميزانية	37
04	مأزق الميزانية	37
05	المكشوف	38
06	تطور الدين العام في الجزائر للفترة (1991-2017)	53

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة عجز الميزانية العامة للجزائر من خلال دراسة قياسية لهيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، وأثره على رصيد الميزانية للفترة (1990-2017)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبأن هناك علاقة سببية من هيكل الإيرادات نحو رصيد الميزانية العامة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التسيير نحو رصيد الميزانية كما أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية.

Abstract :

This objective of this study is to study the budget deficit through a standard study of Structure of the public expenditures and public revenues for the period 1990-2017, and there is a causal relationship of the revenue structure to Balance of the general budget. And a one-way causal relationship from management expenditure to budget balance The study also recommended the need to diversify sources of income, and Non-Accreditation for non-traditional financing to cover the budget deficit.

* فهرس المحتويات *

الصفحة	المحتويات
أ	مقدمة
أ	الاشكالية
أ	الفرضيات
ب	أهمية الدراسة
ب	هدف الدراسة
ب	منهجية الدراسة
	الفصل الأول: إشكالية عجز الميزانية
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: التطورات الاقتصادية
03	المطلب الأول: المالية العامة والسياسة المالية
03	الفرع الأول: المالية العامة وتطورها
04	الفرع الثاني: السياسة المالية تطورها وأهدافها
07	المطلب الثاني: تعريف الميزانية العامة للدولة، أهميتها، تطورها ومبادئها
07	الفرع الأول: الميزانية وأهميتها
09	الفرع الثاني: تطور الميزانية العامة
10	الفرع الثالث: المبادئ الأساسية للميزانية: les principes techniques de budget
12	المبحث الثاني: الشكل العام للميزانية
12	المطلب الأول: نفقات الميزانية العامة وإيراداتها
13	الفرع الأول: النفقات العامة
19	الفرع الثاني: الإيرادات العامة
27	المطلب الثاني: عمليات على الميزانية
27	الفرع الأول: إعداد الميزانية préparation de budget
27	الفرع الثاني: تنفيذ الميزانية Exécution de budget
28	الفرع الثالث: مراقبة تنفيذ الميزانية Contrôle d'exécution du budget
30	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: توازن الميزانية والطرق المتبعة للتقليل من عجز الميزانية

- 32 تمهيد الفصل الثاني
- 33 المبحث الأول: تأرجح الميزانية بين العجز والتوازن ضمن حيثيات الواقع الاقتصادي
- 33 المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية في المنظور الكلاسيكي والحديث
- 33 الفرع الأول: المنظور الكلاسيكي لعجز الميزانية ومبرراته
- 34 الفرع الثاني: الاتجاه الحديث في تسهيل اللجوء الى العجز ومتطلباته
- 36 المطلب الثاني: مختلف صور عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات
- 38 المطلب الثالث: العجز المقصود Déficit systématique
- 38 الفرع الأول: محتوى نظرية العجز المقصود
- 39 الفرع الثاني: حدود نظرية العجز المقصود
- 41 المبحث الثاني: عقلانية اختيار الميزانية (RCB)
- 41 المطلب الأول: عقلانية النفقات Rationalisation des dépenses
- 41 المطلب الثاني: طريقة " ترشيد الاختيارات الميزانية " RCB
- 41 الفرع الأول: الأهداف
- 41 الفرع الثاني: الوسائل
- 42 الفرع الثالث: مراقبة النتائج (Le contrôle des résultats)
- 42 المطلب الثالث: إشكالية ترشيد الاختيارات الميزانية La problématique de la R.C.B
- 43 خاتمة الفصل الثاني:

الفصل الثالث: دراسة قياسية لعجز الميزانية

- 45 تمهيد الفصل الثالث
- 46 المبحث الأول: تقييم الوضع المالي للجزائر
- 46 المطلب الأول: هيكل الإيرادات والنفقات من 1990 – 2000
- 48 المطلب الثاني: هيكل النفقات والإيرادات 2001 – 2017
- 48 الفرع الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004
- 49 الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009
- 49 الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014
- 50 الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019
- 50 المطلب الثالث: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي

الصفحة	المحتويات
53	المطلب الرابع: آثار عجز الميزانية
53	الفرع الأول: عجز الميزانية والدين العام للجزائر
54	الفرع الثاني: عجز الميزانية والتمويل التضخمي
55	المبحث الثاني: الاطار النظري للاقتصاد القياسي
55	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي ومنهج البحث فيه
55	الفرع الأول: تعريف الاقتصادي القياسي
56	الفرع الثاني: منهج البحث في الاقتصاد القياسي
57	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد
58	الفرع الأول: تقديم النموذج
59	الفرع الثاني: فرضيات النموذج
59	الفرع الثالث: تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)
60	الفرع الرابع: معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح
61	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
61	الفرع الأول: اختبار ستودنت (Student)
62	الفرع الثاني: اختبار فيشر (Ficher)
62	الفرع الثالث: اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي
63	المطلب الرابع: منهجية الدراسة القياسية
63	الفرع الأول: نموذج الدراسة
64	الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل
65	الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك لجوهانسون Johanson-Cointegration Test
66	الفرع الرابع: تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FM-OLS)
68	الفرع الخامس: اختبار سببية قرانجر The Granger causality test
70	الخاتمة
71	قائمة المراجع

مقدمة:

لقد أثارت خلال العقد الأخير قضية عجز الميزانية الكثير من الجدل في السياسات الاقتصادية، لما لها من آثار اقتصادية، واجتماعية، وتهديد للاستقرار المالي والنقدي للدول، وعليه فقد زادت أهمية الموضوع للمفكرين والباحثين الاقتصاديين، وحتى السياسيين للبحث في كيفية تمويل عجز الميزانية والوصول إلى التوازن المالي، فنجد أن الحكومات تلجأ إلى التخفيض من نفقاتها العامة، أو زيادة موارد الإيرادات العامة عن طريق فرض ضرائب جديدة، غير أن هذا المورد له عواقب اقتصادية واجتماعية سلبية، مما أدى إلى إيجاد بدائل أخرى لتمويل العجز في الميزانية العامة، والتي غالبا ما يكون نقديا عن طريق الإصدار النقدي.

وكغيرها من الدول، تعاني الجزائر من عدة اختلالات في الميزانية العامة، نتيجة لنقص الموارد المالية بسبب اعتمادها على الجباية البترولية وضعف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى تبني الجزائر لتوجه اجتماعي في سياستها خاصة مع بداية الألفية باعتمادها مشروع الإنعاش الاقتصادي، والذي أدى إلى الزيادة بشكل كبير في النفقات التدعيمية، والتدخلات العمومية، وازداد الوضع سوءا مع تدني أسعار البترول في نهاية سنة 2014، لتلجأ الحكومة إلى بديل آخر ألا وهو التمويل غير التقليدي، حيث سعت إلى تغطية العجز من خلال طبع النقود، والتي وصلت قيمة ما تم طبعه للفترة الممتدة من نهاية 2017 إلى غاية سبتمبر 2018 إلى حوالي 4005 مليار دينار أي ما يعادل 19٪ من الناتج الداخلي الخام حسب تقرير بنك الجزائر⁽¹⁾.

1.1. الإشكالية

إن عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر نتج عنه عجوزات كبيرة في الميزانية العامة، والذي أدى بدوره إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، وصعب على الحكومة الإيفاء بالتزاماتها المالية نحو المشاريع المعتمدة، وما زاد الأمر صعوبة هو الانخفاض الحاد لأسعار البترول، الأمر الذي جعلها تعتمد على الاستدانة خاصة الداخلية من أجل تغطية نفقاتها الكبيرة، ففي ظل تنامي عجز الميزانية، ما هي أهم المحددات التي أدت إلى هذا العجز؟

2.1. الفرضيات

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

⁽¹⁾ تقرير بنك الجزائر 2018.

- علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزانية وهيكل الإيرادات والنفقات.
- عجز الميزانية له تأثير كبير على الإيرادات العامة، وتطور الدين العام للدولة.
- مستو النفقات الحالي يؤثر على عجز الميزانية.

3.1. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في الدور الكبير للميزانية العامة في السياسة المالية لدولة، إضافة إلى التأثير الذي يحدثه عجز الميزانية على الإيرادات والنفقات العامة، وما له من نتائج سلبية على الاقتصاد، من خلال ازدياد الدين العام، وارتفاع في التضخم، كما نسعى إلى تقييم قدرة الحكومة الجزائرية على الوفاء بالتزاماتها المالية في ظل المشاكل المالية الراهنة، كما أن مشكل عجز الميزانية أصبح يورق كل حكومات العالم، وأحد أكثر القضايا اختلافا بين الاقتصاديين.

4.1. هدف الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف إلى عجز الميزانية العامة في الجزائر، وبيان أسبابها وآثارها، ومحاولة إيجاد العلاقة بينها وبين هيكل الإيرادات والنفقات العامة.

5.1. منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في عجز الميزانية، إشكالياتها والطرق المتبعة للتقليل منها بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال دراسة قياسية لعجز الميزانية.

تمهيد

إن النظرية المالية العامة بما تقدمه من تحليل لطبيعة وآثار أدوار وأسلحة السياسة المالية، وما تقدمه من نهج فكري في محاولة للوصول الى أفضل القواعد والمبادئ والأحكام لاستخدام تلك الأدوات المالية انما تمثل بذلك الخلفية الأساسية اللازمة لنجاح الدولة في تصميم سياستها المالية، هذا في ظل كافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولشرح أكثر سوف نتطرق في هذا الفصل الى مبحثين أساسيين هما:

- المبحث الأول: التطورات الاقتصادية.
- المبحث الثاني: الشكل العام للميزانية.

المبحث الأول: التطورات الاقتصادية

سنتناول في هذا المبحث مطلبين المالية العامة والسياسة المالية (المطلب الأول) مبرزين تطورها وأهدافها ثم نتطرق لميزانية الدولة التي تتميز بخصوصيتها وقواعدها وأهميتها في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المالية العامة والسياسة المالية:

المالية العامة هي دراسة لاقتصادية القطاع العام، أو هي ذلك العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الإيرادي والانفاقي لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسة المالية فهي السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام ولشرح ذلك نتطرق الى المالية العامة وتطورها (الفرع الأول)، السياسة المالية، تطورها وأهدافها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المالية العامة وتطورها

يهدف أي نشاط إنساني أيا كان نوعه إلى إشباع الحاجات الإنسانية المتغيرة والمتطورة، قسم يمكن إشباعه بشكل فردي (كالمأكل والملبس... إلخ) وقسم آخر يمكن إشباعه بشكل جماعي، ويمكن أن تكون هذه الحاجات إما اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية لذلك فإنها تختلف من زمن إلى آخر ومن بلد إلى آخر وفق تغير النظام السياسي الاقتصادي للبلد⁽¹⁾.

أولاً: عهد الإقطاع والملكية المطلقة (العصور الوسطى)

الحكام الدولة حيث كان ينفق على الدولة كما كان ينفق على أهله وعشيرته معتمدا على السخرة في حصول على الخدمات بجانب اعتماده على الأشياء والمصادرة وكان نتيجة ذلك تحمل الشعب عبء نزواته وتمتع الأشراف ورجال الدين بالامتيازات.

1 (عبد المنعم فوزي - المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية: 1992، ص19.

ثانيا: وفي مرحلة التدخل والاقتصاد الموجه

في هذه المرحلة لم يعد دورها قصرا على المحافظة على الأمن والنظام بل تحقيق الرفاهية العامة بالاستخدام العقلاني للموارد من أجل تنمية مستمرة للاقتصاد الوطني وذلك وفق برامج منظمة والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية ونتج عن ذلك اتساع نطاق علم "المالية العامة". ولم يعد دوره قاصرا على تغطية النفقات وتوزيع العبء بين المواطنين، بل أصبح يدرس المبادئ التي تحكم نفقات الدولة وإيراداتها ويحلل الآثار الاقتصادية الناتجة عن نشاطها.

ثالثا: مرحلة الاقتصاد الحر

وهي المرحلة التي كانت نتاج ثورتين هما الثورة الصناعية في إنجلترا و الثورة الفرنسية فنتج عنها ميلاد النظام الرأسمالي والذي يتعين أن لا تقحم الدولة نفسها في مضمار الحياة الاقتصادية، بل تقوم بحماية الأفراد وملكيتهم والقيام بالخدمات الأساسية اللازمة لازدهار الاقتصاد (كالأمن، والعدالة ... إلخ)، ونتيجة لذلك تحدد نطاق علم "المالية العامة" وتلخصت المشكلة بالنسبة لموضوعه هو أن هناك نفقات عامة يتعين تغطيتها⁽¹⁾.

الفرع الثاني: السياسة المالية تطورها وأهدافها

السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث أنها تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات العامة، بغية تحقيق أهداف معينة للنهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقرب بين الطبقات والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

ولقد تطورت فلسفة الفكر المالي تطورا شاملا منذ أوائل القرن الحالي، وهي تأثرت في هذا كثيرا الفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز العامة، كما تأثرت أيضا بمجريات الأحداث الاقتصادية العالمية والمبادئ والنظم الاشتراكية المعاصرة.

1 (عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص20.

أولاً: السياسة المالية بين الاقتصاديين القدامى والمحدثين

لقد كان الاقتصاديون يؤمنون بمبدأ حيادية (حيدة) السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة للدولة متوازنة وهذا ما نجده " في فكر الكلاسيك أمثال دافيد ريكاردو، وجون استوارت هيل، وألفريد مارشال، حيث يميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعن مستوى التشغيل الكامل دائماً " (1).

وهذا إذا لم تتدخل الدولة: حيث أن الضرائب يجب فرضها بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج والأثمان والاستهلاك والتوزيع والإنفاق لا يتعدى نطاقاً ضيقاً محدوداً.

ومنه فنظراً للأزمات الاقتصادية المتتالية وخاصة أزمة 1929م أدى إلى تضخم معظم موازنات الحكومات وتوالى الحروب لذلك ارتأت على هذه الشعوب ضرورة تدخل الدولة لحماية ورفع مستوى المعيشة وخاصة في الميدان الاقتصادي، وهكذا أصبحت الدولة في الكثير من البلاد ترى فيه صالح الجماعة حاضراً ومستقبلاً، حيث امتد هذا النشاط إلى الخدمات العامة (التعليم، الصحة...) بعدما كان قاصراً على الأمن الداخلي والدفاع الخارجي.

وفيما يخص الضرائب والقروض فقد أصبحت في كثير من الأحيان وسيلة لا لمجرد الحصول على إيرادات مالي للخرينة فحسب بل إلى تحقيق غايات اقتصادية واجتماعية خالصة كالتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والتأثير في مستوى الدخل القومي وحماية الناتج الأهلي، وهكذا اتسعت دائرة الإنفاق العام وتعددت مبادئه، بحيث اتخذت موازنة الدولة طابعاً وظيفياً، ومنها أصبحت أفكار الاقتصاد تتلاشى تدريجياً إزاء سبل الأحداث الاقتصادية والمبادئ الاشتراكية المنهجرة.

كانت السياسة المالية ذات صلة وثيقة دائماً بالنظرية الاقتصادية فإنها تأثرت كثيراً بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز العامة، تلك النظرية التي هاجمت فيها كثيراً من أفكار القدامى، والتي "أبان" وأوضح فيها أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الأهلي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل، بحيث جاء في نظرية كينز أن السياسة المالية بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومة تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي، والعمالة. وبالتالي أوضح أن العبرة ليست بتوازن موازنة الحكومة بل العبرة بتوازن موازنة الاقتصاد القومي.

(1) عبد المنعم فوزي - مرجع سابق، ص 21.

ثانيا: السياسة المالية في البلاد المتقدمة اقتصاديا والبلاد النامية

إن المجتمعات التي استكملت أسباب نموها الاقتصادي يكون الشغل الشاغل للسياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الأهلي أقل مما هو ضروري للإحتفاظ بمستوى العمالة التامة صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تجبیه من الضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى، وأن تلجأ إلى التمويل بالعجز Déficit Financing كي تملأ الثغرة بين الدخل الأهلي عند مستوى العمالة التامة ومستوى الإنفاق الكلي الحالي.

وكذلك تلجأ الدولة إلى التمويل بالفائض surplus Financing إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات.

أ- البلاد النامية : أما في البلاد التي يكتمل نمو اقتصادها بعد، فإن السياسة المالية تركز جل اهتمامها حينئذ في تمويل برامج التنمية الاقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العادية للدولة، وهكذا يتضح لنا أنه بينما تسعى السياسة المالية جاهدة في المجتمعات المتقدمة لإشاعة الاستقرار في الاقتصاد الوطني، إذا بها في البلاد النامية تسخر كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة لتعجيل التنمية الاقتصادية، ليس هذا بطبيعة الحال أن السياسة المالية في البلاد النامية لا تولي اهتمامها لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي بل العكس نظرا للظروف الاقتصادية وضرورات التطور.

ب- السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية: الاشتراكية ليست نظام اقتصادي فحسب بل هي نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي معا، إذن فهي أسلوب وفلسفة مشتركة في الحياة تتميز بتعبئة شاملة لكافة القوى والطاقات الإنتاجية في المجتمع، تاركا للقطاع الخاص مجالا إنتاجيا محدودا.

ويمكن القول أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في موازنة الاقتصاد الوطني (القوي).

ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في تلك المجتمعات في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص، أما المجتمعات الاشتراكية فإن سياستها المالية تلعب دورا إيجابيا بناء، إذ يصير العامل المتحرك في موازنة الاقتصاد القومي لتلك المجتمعات هو الاستثمار العام لا الاستثمار الخاص.

ومن ثم تبرز أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء إلى مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع دون تذبذب قد يؤدي بما تسعى السياسة المالية إلى تحقيقه من غايات اقتصادية واجتماعية خالصة.

ت- أهداف السياسة المالية: تبين لنا مما تقدم أن أهداف تحقيق مستويات مناسبة فيما يخص الأسعار والاستهلاك والعمالة وتوزيع الدخل الذي يعتبر من الأولويات، ومن أهم أهداف السياسة المالية لنشاط الحكومة المالي تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغيرات في أنواع ونسب الإنفاق وكذا الضرائب في مختلف شرائح الدخل.

ومما لاشك فيه أن هذه الأهداف الأربعة للسياسة المالية تعمل جميعها متضافرة نحو زيادة أسباب الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا.

المطلب الثاني: تعريف الميزانية العامة للدولة، أهميتها، تطورها ومبادئها

إن الميزانية العامة للدولة ليست فقط أداة محاسبية تبين الارادات والنفقات المستقبلية بل هي أيضا وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة الدولة في تحقيق أهدافها. ولشرح ذلك أكثر نتطرق لمفهوم الميزانية وأهدافها، تطورها ومبادئها الأساسية، وذلك وفق الفروع التالية:

الفرع الأول: الميزانية وأهميتها

الميزانية (Budget) ذات الأصل الانكلوسكسوني التي تعبر عن الحافطة التي تحتوي على الوثائق المتعلقة بالميزانية الخاصة بمؤسسة أو دولة وهي تختلف من معناها عن الأصل المشتقة منه هذه الكلمة في اللغة العربية : "ميزان"

واختلف مفهوم تحديد مقصود كلمة "ميزانية" اختلافا كثيرا من عصر لآخر، رغم أنه مازال بعصرنا الحالي كما كان الأمر في القرن الماضي، تحضر السلطات العامة كل عام مشروع لنفقاتها وإيراداتها السنوية معتبرة هذه التقديرات كموضوعات لا غنى عنها لمختلف الإدارات العامة للدولة، تلك التقديرات التي أصبحت كأداة فعالة لتوجيه وتنظيم الاقتصاد الوطني للدولة المعاصرة.

أولاً: تعريف الميزانية العامة للدولة

تعد الميزانية من أهم أدوات السياسة المالية باعتبارها الوثيقة التي تحتوي على بيان تقديري تعادلي مقارنة لنفقات وإيرادات هيئة عامة مدة مقبلة تقدر عادة بسنة⁽¹⁾.

- **بيان تقديري** : لكونها احتمال وتنبؤ لمبالغ اتفاقية وإيرادات مستقبلية ولذا يتطلب إعدادها أقصى درجات الدقة حتى لا يكون هناك تبذير في الإنفاق أو التقصير في التحصيل.

- **بيان تعادلي** : لاحتوائها إيرادات الدولة ونفقاتها في شكل أرقام.

- **بيان مقارنة** : لشمولها إيرادات الدولة من جهة ونفقاتها من جهة أخرى وهكذا يتم إذا كانت الميزانية في حالة توازن أو عجز...

- **مدة سنة** : وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة، حيث يتم تنفيذها خلال سنة مقبلة وذلك بعد دراسة الوضع الاقتصادي عن طريق تنبؤات (المخطط السنوي) وتعتبر هذه المدة نموذجية للتقدير.

ثانياً: أهمية الميزانية

تعتبر الميزانية الخطة المالية التي تنتهجها الدولة من أجل الوصول إلى أهدافها، وتختلف هذه الخطة " الخطة المالية " من دولة إلى أخرى تبعا لنظامها السياسي والاقتصادي، ومن ثم كان للميزانية أهمية انعكست في حجم ونوعية كل من إيراداتها ونفقاتها، ولهذا نجد أنه في الدول المصنعة ميزانيتها تقدر مئات الوحدات النقدية، بينما في الدول النامية تكون أقل بكثير، وكذلك فيما يخص نوعية كل من الإيرادات والنفقات فهي تختلف أيضا على حسب الاتجاهات السياسية، ففي الأنظمة ذات التوجه الاجتماعي تزداد النفقات التدميرية والتدخلات العمومية المتنوعة في حين تقل في الأنظمة المرتكزة على الدور المنظم فحسب، كذلك تجدر الإشارة إلى أن " الدول النامية تخصص حوالي 20% من نفقات الدولة للنفقات العسكرية وهو ما يثقل مالياتها "...

1 (محمد ابراهيم الوالي - علم المالية العامة - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2007، ص 83.

على هذا الأساس تعتبر ميزانية الدولة :

1- وثيقة سياسية: على ضوءها يمكن استنتاج ومعرفة سياسة الحكومة الداخلية والخارجية من خلال:

- سياستها الجبائية والموارد المشمولة بالضرائب (حقوق جمركية، الإعفاءات، الاستثمارات الأجنبية...)

- المجال الإنفاقي بمعاينة مساهمة الدولة في المنظمات الدولية، الدعم الذي تقدمه لبعض الدول ...

- كذلك نجد أن في الدول ذات الاقتصاد الحر عند مصادقة النواب على الميزانية يكون الميل نحو إشباع

الحاجات الفردية على حسب الجماعية، بينما في المجتمعات الاشتراكية تكون الأولوية للحاجات

الجماعية.

وبالتالي فإن إيرادات الدولة ونفقاتها "تحدد في ضوء الفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة

بحيث يحكم تحديد الدولة لمختلف الحاجات العامة عوامل وظروف سياسية ترتبط بإيديولوجياتها" (1).

2- وثيقة قانونية: وذلك من خلال مصادقة المجلس التشريعي الشعبي على الميزانية، بعد مناقشة إيراداتها ونفقاتها،

ويدخل في مجال القانون: التصويت على ميزانية الدولة.

3- وثيقة مالية: باعتبار أن الميزانية تتناول أرقاما حسابية لمدخلات تعتزم الدولة تحصيلها، ومصروفات سوف

تقوم بإنفاقها هذه الأرقام الحسابية تكون مقدرة نقدا، وهو ما يميزها على المخططات الإنمائية التي تكون مقدرة

بأرقام إنتاجية (إنجاز 100 مسكن ...). ومن خلال أرقام الإيرادات والنفقات تتم معرفة الاختيارات المالية للدولة

وتفصيلاتها فيما يخص مختلف القطاعات (الصناعية، التجارية...).

4- الأهمية الاقتصادية: حيث أن ميزانية الدولة بواسطة إيراداتها ونفقاتها تقوم بمعالجة الوضع الاقتصادي

(تضخم، انكماش ...) عن طريق (زيادة أو تخفيض الضرائب، منح البطالين، إعانات ...). إذن الميزانية إحدى

أدوات ضبط وتوجيه مسار التنمية الاقتصادية وإحدى الوسائل الاستراتيجية للدولة.

الفرع الثاني: تطور الميزانية العامة

وقد عرفت الميزانية تطورا كبيرا سواء من ناحية حجمها أو محتواها إذ لو نظرنا إلى الميزانية في مرحلة المالية

العامة التقليدية لوجدنا أنها ذات اختلاف كبير مقارنة مع الميزانية الحديثة.

(1) يونس أحمد البطريق - المالية العامة - دار النهضة العربية، بيروت 1972، ص 234.

أولا - الميزانية التقليدية: Le Budget classique

تتميز بضعف حجمها من ناحية الإيرادات والنفقات، وذلك بسبب محدودية دور الدولة وعدم تدخلها في الاقتصاد تاركة ذلك للمبادرات الفردية في جهاز السوق.

واكتفت بتحمل نشاطات إدارية بحتة (جيش، أمن، دبلوماسية...) إضافة إلى بعض المرافق العامة المحدودة وفي هذا الصدد يقول آدم سميث " حكومة هي تلك التي لا تتدخل في شؤون محدودة وتطلب أقل ضريبة ممكنة " وبالتالي كانت الميزانية ذات طابع حيادي مع تأكيدهم على مبدأ التوازن بين الإيرادات والنفقات.

ثانيا - الميزانية الحديثة: Le Budget moderne

فقد عرفت عدة تغيرات مقارنة مع سابقتها التقليدية هذا خاصة بعد فشل المبادرات الفردية وحدوث عدة أزمات في الاقتصاد الرأسمالي (1929 إلى 1933) إضافة إلى قيام الثورة الاشتراكية وظهور أفكارها وانتشارها (ضرورة تدخل الدولة) وقيام الحربين العالميتين...

كل هذه الأسباب أدت إلى الدور التدخلية للدولة في النشاط الاقتصادي ومساهمتها في تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي مع استخدام أدوات الميزانية في استحداث التنمية الاقتصادية... مما أدى إلى تحمل الدولة عبء عدة وظائف كانت لدى النشاط الفردي وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى بروز عدة مجالات انفاقية (استثمارات...) تتطلب نفقات إضافية لتمويلها ومن ثم أصبحت الميزانية ذات طابع تدخلية في الاقتصاد.

مما تولد عنه زيادة في حجمها ومحتواها وأصبحت الميزانية سياسة قبل أن تظهر وتتلور في شكل أرقام.

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية للميزانية: les principes techniques de budget

تتلخص أهم المبادئ التي اتفق عليها علماء المالية فيما يلي:

أولا : مبدأ السنوية principe d'annualité

مدة سريانها سنة كاملة (اثني عشرة شهرا) بعد مصادقة السلطة التشريعية المختصة، وتعتبر المدة المثلى لتمديد الإنفاق والإيرادات وذلك لما تثيره المدة الزمنية الأقل أو الأكثر من سنة من صعوبات، فإذا أعدت لمدة أطول يجعل ميعاد تنفيذها بعيدا عن ميعاد تحضيرها مما يولد صعوبة في التقدير نظرا لما في الحياة الاقتصادية

والسياسية من تقلبات ومدة أقل تضاعف الجهد الإداري وتتطلب أعمالاً مرهقة للأجهزة التنفيذية والتشريعية، ولا يشترط أن تبدأ السنة المالية مع السنة الميلادية.

ثانياً: مبدأ العمومية **Principe D'universalité**

يقتضي بإظهار كافة الإيرادات والنفقات والرصيد المعبر، وكانت قديماً معظم الدول تتبع أسلوب الناتج الصافي. ويدافع أنصاره على أن هذه الطريقة تعطي صورة واضحة عن نتيجة نشاط الوحدة الإدارية والمصلحة وإدراج هذه الوحدة لمصروفاتها وإيراداتها بالتفصيل الكامل، ييسر على السلطة التشريعية معرفة حقيقة وطبيعة كل منصرف وإيراد، كما يعتبر بمثابة رقابة داخلية على الوحدة أو المصلحة في مرحلة تنفيذ الميزانية أو عرض حساباتها الختامية وهذا ما أدى إلى اختفاء طريقة الناتج الصافي من علم المالية العامة وحل محله مبدأ العمومية.

ثالثاً: مبدأ الوحدة **Principe de l'unité**

تدرج كافة الإيرادات والنفقات في بيان واحد والهدف من إظهار الميزانية في صورة موحدة هو:
- تسهيل عرض الميزانية.

- تسهيل دراسة أو تفحص الميزانية العامة للدولة أثناء البحث وتجنب الباحث من إجراء التسويات الحسابية.

- تسهيل على السلطة التشريعية مهمة ترتيب الأولويات للإنفاق العام للدولة غير أنه لم يعد من الممكن أن تطبق على مختلف نفقات الدولة قواعد وأصول واحدة نظراً للتطورات التي لحقت وظائف الدولة وانعكست على المالية العامة ولهذا ينبغي أن توجد إلى جانب الميزانية العامة العادية ميزانيات أخرى لكل منها طابعها الخاص وأصولها الخاصة.

رابعاً: مبدأ عدم التخصص **Principe de la non spécialisation**

يقضي هذا المبدأ بأن لا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق كما لو خصص حصيلة رسوم السيارات لإنشاء الطريق وصيانتها، وتأخذ المالية العامة الحديثة بهذا المبدأ وإنكار مبدأ التخصص للأسباب التالية:

- ينتج عن ذلك قصوراً وإسرافاً في الإنفاق.

- توجيه الإيرادات دون تخصيص لإشباع الحاجات العامة طبقاً لترتيب أولويتها وقد تضطر الدولة إلى الخروج عن هذا المبدأ في حالة إصدار قرض عام لتخصيص مصدر إيراد لتسديد فوائد هذا القرض وأصله.

خامساً: مبدأ التوازن Principe d'équilibre

مبدأ التوازن معناه أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، فمبدأ التوازن لا يتحقق إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة، فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية.

وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة يعبر هذا عن وجود فائض بالميزانية.

إذن لقد كان هذا هو المبدأ السائد في القرن التاسع عشر حتى أواخر عام 1929 حيث الكساد العالمي الكبير الذي غير معتقدات أصحاب مبدأ توازن الميزانية، فقد كانوا يعتقدون أن دور الدولة محدود، في نشاطها التقليدي الذي يتمثل في الدفاع والأمن، وعدم تدخل في النشاط الاقتصادي، فلا داعي في نظرهم إلى وجود عجز أو فائض.

باعتبار أن العجز في الميزانية معناه زيادة في النفقات العامة وبالتالي زيادة في النقود المتداولة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم، ووجود فائض يكون عن طريق الزيادة في الضرائب، وهذا يعني تحويل جزء من دخول الأفراد إلى الدولة بدلا من الاستثمار مما يؤدي كساد وانكماش النشاط الاقتصادي.

ولكن العلماء المحدثون في المالية العامة يرون عدم الأخذ بمبدأ توازن الميزانية ويرون أن تكيف الدولة الحالة الاقتصادية عن طريق إحداث عجز أو فائض في ميزانيتها وفي هذا معالجة لهزات الدورة الاقتصادية بالنسبة للدول الرأسمالية، كما أن الدول التي هي في طريق التنمية لا سبيل لها في تنفيذ مشروعاتها إلا عن طريق زيادة نفقاتها الاستثمارية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: الشكل العام للميزانية

تتكون الميزانية العامة من الإيرادات والنفقات، وتحضير مشروع الميزانية العامة يمر على عدة مراحل قبل أن تتخذ الصيغة التي تعرض فيها على البرلمان. ويبدأ تحضير الميزانية في الوحدات التابعة لكل إدارة، ثم ينتقل من هذه الوحدات إلى الإدارة المركزية، فالوزير المختص، فوزير المالية، فمجلس الوزارة.

المطلب الأول: نفقات الميزانية العامة وإيراداتها

(1) حسن مصطفى حسن - المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 1987، ص 81.

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات و النفقات العامة.

الفرع الأول: النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطورها، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها و تعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية و السياسة الاقتصادية.

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية و الاجتماعية و الاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس فان دراستنا للنفقات العامة تتضمن النقاط التالية:

أولاً: تعريف النفقات العامة

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام⁽²⁾.

ويتضح من هذا أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر كما يلي⁽³⁾:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية لحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

(1) علي لطفي - المالية العامة - دراسة تحليلية - مكتبة عين الشمس مصر 1995، ص182.

(2) احمد جامع، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، 1970، ص 117 .

(3) درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990. 2004)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 160.

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبراً وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلاً نقدياً قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي أهمها:

أ - الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة.

ب - انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والاستيلاء الجبري).

ج - محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

د - تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

2 - صدور النفقة من الدولة أو احد تنظيماتها: بعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة - الدولة أو تنظيماتها - ركنا أساسياً لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضاً نفقات المشروعات العامة، فخصوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.

أما إذا صدرت النفقة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلاً) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.

وأخيراً لكي تعد النفقة من النفقات العامة يشترط أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

ولقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الاتفاق معيارين إحداهما قانوني والثاني وظيفي، كما يلي⁽¹⁾:

أ - المعيار القانوني: فطبقا لهذا المعيار، تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق و بناء على هذا تعتبر النفقات عامة إذا صدرت عن شخص معنوي عام، وتعتبر خاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة، أي أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، هذا بالإضافة إلى أن نشاط القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ويعتمد على السلطات الآمرة، في حين يهدف نشاط أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة معتمدا في ذلك على التعاقد.

ب - المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفة والاقتصادية لشخص القائم بالإنفاق ، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقات خاصة وقد تعتبر النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية.

ويتضح أن المعيار القانوني أوضح من الوظيفي للتمييز بين النفقات وهذا حتى لا تستبعد نفقات القطاع العام من النفقات العامة.

مما سبق، يتضح فإن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية و الحكومات المحلية و المؤسسات و الهيئات العامة و مؤسسات القطاع العام التابعة للدولة.

3 - الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع العام: ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة و من ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، بالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص⁽²⁾.

ثانيا: أنواع النفقات العامة (تقسيماتها)

(1) درواس مسعود ، مرجع سابق، ص162.

(2) سوزي عدلي ناشد، الوجيزة المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 2000، ص33.

مع تخلي الحكومات المعاصرة عن سياسة الحياد المالية تسع نطاق الإنفاق العام وتعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها، و تنوعت و تعددت وبالتالي صور الإنفاق العام، و كان طبيعياً أن تتولى الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة وفقاً لمعايير وأسس معينة وتبعاً للخصائص المشتركة بالرغم من أن لكل دولة تقسيمها الخاص الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يسمى بالتقسيم الوضعي للنفقات.

و نحاول أن نعرض في هذه النقطة تقسيمات النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية:

- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية).
- حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية و نفقات غير عادية).
- التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).

I. تقسيم النفقات حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية:

1 - النفقات الحقيقية: تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، و تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور و الرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات و أجهزة الدولة .

2 - النفقات التحويلية: هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع و هذه النفقات ليس لها مقابل مباشرة و لا تؤدي في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه⁽¹⁾ ، أي أن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، أي تهدف إلى أحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني.

II. تقسيم النفقات معيار التكرار و الدورية:

1. النفقات العادية و النفقات غير العادية: إن تطور دور الدولة عبر التاريخ باتجاه المزيد من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة من حيث الحجم والنوع وهذا أدى إلى زيادة الإيرادات العامة و مع ازدياد النفقات العامة، لم تعد الضرائب كافية لتغطيتها، خاصة إذا كانت هذه النفقات تستعمل لمواجهة مجالات استثنائية كالأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية⁽²⁾.

(1) رفعت محجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992، ص 92

(2) درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 165

ولهذا أصبح الفكر المالي يهتم بالحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى الاقتراض وإلى الإصدار النقدي وقد وجد فيها مورد غير عادي، ولا يقتصر فيها على الضرائب.

مما سبق يمكن القول أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الاتجاه إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي). وتوجد عدة معايير للفرقة بين النفقات العادية وغير العادية هي:

أ - الانتظام والدورية: فإذا كانت دورية ومنظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلاً تمويل الحروب ومواجهة الكوارث.

ب - طول فترة الإنفاق: فإذا كانت النفقات تعطي دخلاً فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من فترة فتكون غير عادية.

ج - معيار توليد الدخل: فإذا كانت النفقات تعطي دخلاً فتعتبر نفقة غير عادية، مثل اللجوء إلى الافتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تغطي دخلاً يغطي فوائد هذا القرض، أي أن القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدته و للقيام بتسديده فعندئذ تعتبر غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلاً، فتعتبر نفقات غير عادية.

د - معيار الإنتاجية: فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات .

هـ - معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تكون النفقة عادية طبقاً لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة و تسمى بالجارية أو ما يعرف أيضاً بالنفقات الإدارية. أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية⁽¹⁾.

III. التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدد الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف يعد أحدث التقسيمات للنفقات العامة، وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى بقية

(1) علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 2001 الطبعة 2، ص25

دول العالم، كما انه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة.

والوظائف الأساسية للدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية، وبذلك توجد ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي⁽¹⁾:

أ - النفقات الإدارية للدولة: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

ب - النفقات الاقتصادية للدولة: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء.... الخ

ج - النفقات الاجتماعية للدولة: هي النفقات المتعلقة بأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء.

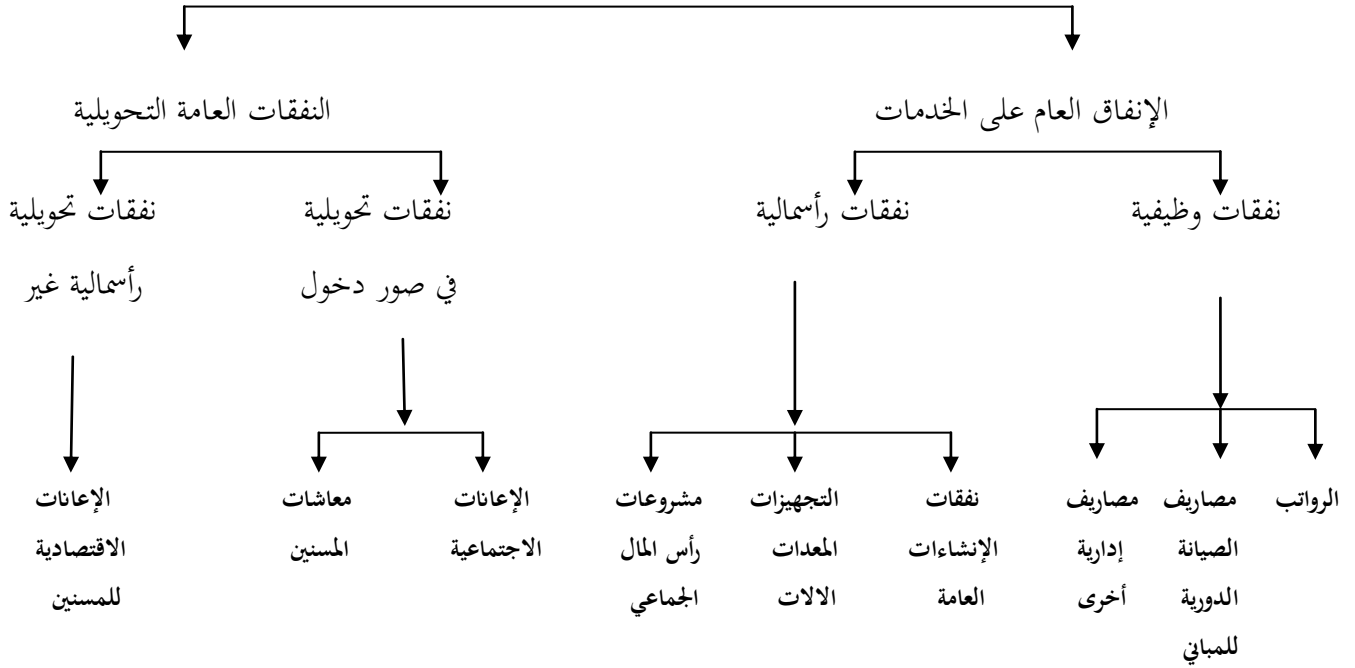
ويتضح أن هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدولة الاشتراكية كما يحتل مكانا بارزا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى انه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

ولتسهيل عملية التقسيم يمكن إرجاع الإنفاق العام إلى نوعين رئيسيين هما الإنفاق العام على الخدمات والنفقات العامة التحويلية، بحيث تندرج تحت كل نوع أنواع أخرى فرعية كما هو موضح في الشكل الموالي:

(1) درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 165

الشكل رقم (1): التقسيم الوظيفي للنفقات العامة



المصدر : مُجَدِّدُ عَفْرُ وَاحْمَدُ فَرِيدُ، الاقتصاد المالي و الموضوعي و الإسلامي (بين النظرية و التطبيق) مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية 1999، ص 57 ، 58.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثيل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

حتى يتسنى للدولة القيام بوظائفها، يجب أن تستخدم بعض الموارد البشرية وغيرها البشرية الموجودة تحت تصرفات الجماعات، أي تحرر جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد، كما تستقطع الدولة جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد، وقد تخلق الدولة شرائية إضافية إذ أن سلطة إصدار النقود تعد اختصاصا أصيلا لها⁽¹⁾.

(1) إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارية، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000، ص 124.

مما سبق، يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فانه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإلجبار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية، وعليه سنتناول موضوع الإيرادات العامة في النقاط التالية :

أولاً: الإيرادات الاقتصادية

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما : إيرادات املاك الدولة، الدين العام.

1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة ، و أيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، و تنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين⁽¹⁾:

أ . الدومين العام: يتكون هذا النوع من كل ما تملكه الدولة و يخضع للقانون العام و يختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق و المطارات و الموانئ و الحداث العامة.

ويتميز الدومين العام بعدة مميزات لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة ولا يجوز تملكه بالتقادم ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري و الغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وليس على أموال للخزينة العامة، وهذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحداث أو المطارات.

هذا المقابل (الإيراد) يستعمل في تنظيم استعمال هذا المرفق، ومهما يكن فالنتيجة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.

1 (زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية بيروت ، 1994، ص95

ب - الدومين الخاص: يقصد بالدومين الخاص كلما تملكه الدولة خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة، ويدير الدومين الخاص إيرادات و لهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي:

- **الدومين الزراعي:** و يشمل ممتلكات الدولة أن الأراضي الزراعية و المناجم و الغابات و يأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.
- **الدومين الصناعي أو التجاري:** و يتمثل في مختلف المشروعات الصناعية و التجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد، أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية، أما الاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأمين سواء كان كلي أو جزئي.
- **الدومين المالي:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية و أذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

ثانيا: الإيرادات السيادية

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم و الغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه الفائدة أو لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين، وسوف نقتصر في دراسات على الضرائب والرسوم.

1- الرسوم :

كانت الرسوم تحتل في الماضي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات، وكانت تأتي مباشرة بعد الدومين، ومع مرور الزمن، تضاءلت أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة مكان الصدارة للضرائب، ومع ذلك فلا زالت الرسوم تلعب دورا هاما في مالية الهيئات المحلية في معظم الدولة الحديثة.

يمكن تعريف الرسوم بأنها مبالغ تحصلها من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم.

والرسوم عدة أنواع نذكر منها على سبيل المثال الرسوم القضائية، الرسوم الجامعية، رسم تسجيل الملكية العقارية، الرسوم المفروضة على بعض النشاطات كالصيد والذبح .

من التعريف السابق، يتضح أن الرسم يتميز بخصائص ثلاث هي⁽¹⁾:

أ_ **الصفة النقدية للرسم**: أن الفرد له حرية الاختيار في طلب خدمة معينة وعند حصوله على الخدمة المطلوبة من إحدى الهيئات العامة يدفع مبلغ نقدي مقابل ذلك.

ب_ **الصفة الإجبارية** : يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبرا للهيئة التي تؤدي به الخدمة، ويبدو عنصر الجبر واضحا في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله.

ج_ **تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام**: يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أدائها لا ينحصر على الفرد وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله، ويبدو هذا واضحا إذا لاحظنا أن الرسوم تدفع نظيرا لخدمات تؤديها المرافق العامة وان هذه الأخيرة إنما يقصد بها تحقيق النفع العام، فالرسوم التي تدفع نظير خدمات تؤديها المرافق العامة وان هذه الأخيرة إنما يقصد بها تحقيق النفع العام، فالرسوم التي تدفع لتسجيل الملكية العقارية تتيح للفرد للحفاظ على حقوقه، كما أنها تؤدي إلى استقرار الملكية في المجتمع الحد من المنازعات.

2- الضرائب:

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة ، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية لذلك فن دراسة الضرائب تتناول جوانب متعددة ينبغي

(1) درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 178

الإلمام بها جميعا، غير أن هذه الدراسة لا تسع لكل هذه الجوانب الذي ينبغي الاقتصار على بعض الموضوعات الجوهرية دون غيرها من خلال النقاط التالية :

3- ماهية الضريبة وخصائصها:

عندما نشأت الضريبة في بداية الأمر كانت منحة أو مساعدة يقدمها المحكمون للحاكم، ليستطيع انجاز المشاريع ذات المنفعة العامة، أو لمواجهة حرب تتعرض لها البلاد، أي كانت إلزام أو دوام، ثم تطورت بعد ذلك فكرة الضريبة لتصبح مشاركة في النفقات العامة نظير التمتع بكثير من الحقوق، وفي منتصف القرن التاسع عشر تطورت فكرة الضريبة تطورا هاما بعد أن اتصفت بصفة الإلزام، وبالتالي أصبحت تمثل موردا من موارد الدولة، ثم تزايدت أهمية الضرائب إلى أن أصبحت المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في الحصول على ما يلزمها من إيرادات لتغطية نفقاتها المتزايدة، إلى أن أصبحت الضرائب اليوم تمثل وسيلة فعالة في يد الدولة تستخدمها بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إليها⁽¹⁾.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى تعريف الضريبة على أنها مبلغ من النقود تجبر الدول أو الهيئات العامة المحلية لأشخاص الخاضعين لسلطتها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعة إليها بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغية تمويل ما تقوم به (الدولة) من إنفاق عام أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة، وبمعنى آخر تفرضها لتحقيق أغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومن هذا التعريف يمكننا التعرف على أركان (مميزات) الضريبة التي تميزها عناصر الإيرادات العامة وهي⁽²⁾ :

- **الضريبة اقتطاع نقدي:** فالضريبة في العصر الحديث اقتطاع نقدي من ثروة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين عكس الماضي أين كانت تدفع عينا.
- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤديها بأي حال من الأحوال و لا يدفع عنه أية فائدة، و هذا العنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري.
- **الضريبة تفرض و تدفع جبرا:** أنها تفرض من قبل الدولة على الأشخاص لما لها من سلطة السيادة أي أن العلاقة بين الدول والمكلفين بدفع الضريبة هي العلاقة قانونية وليست تعاقدية، ويترتب على ذلك أن

(1) علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1997، ص 17.

(2) محمد محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات)، جامعة الرقازيق، القاهرة 2000، ص 23. 26.

الدولة تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد السعر كيفية تحصيلها، وفي حالة امتناع أحد الخاضعين عن دفعها حق للدولة الرجوع إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة.

- **الضريبة فريضة بدون مقابل:** الضريبة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها من الدولة، إذا الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة.
- **الغرض من الفريضة تحقيق نفع عام:** لا تلتزم الدولة بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى دافع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى من أجل استخدامها في أوجه الإنفاق العام ومن ثم تحقيق منافع عامة للمجتمع.

ثالثاً: الإيرادات الائتمانية (القروض).

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى الإنفاق مبلغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات⁽¹⁾، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين:

- الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى و ذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.

- أما الثانية في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العام كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

1- ماهية القرض العام و خصائصه:

تعتبر القروض العامة احد مصادر الإيرادات العامة وذلك رغم الخلافات التي تثار بشأنها من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته، وقد تزايدت أهمية هذا المصدر لمعظم دول العالم و خاصة النامية منها التي تعاني نقص في الموارد التمويل الذاتي.

(1) محمد عفر واحمد فريد، الاقتصاد المالية الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999، ص 262 ص 272.

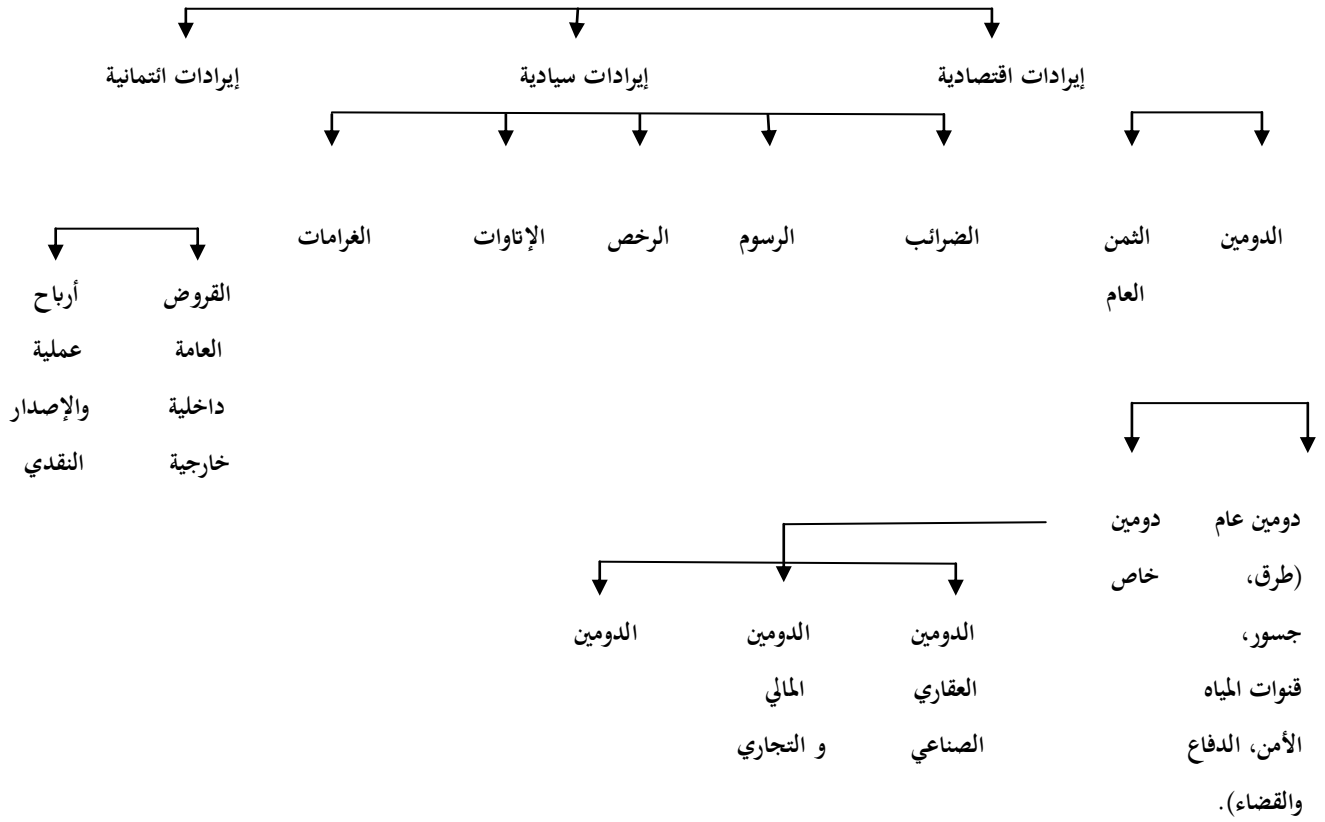
- **تعريف القرض:** القروض العامة هي مبالغ نقدية تقتترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض.

لقد حظي موضوع القروض باهتمام كبير على مستوى الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث حيث عارض الكلاسيك فكرة القرض العام واعتبروا أن التمويل عن طريق القرض يحمل عبئاً مالياً يتمثل في أقساط الدين وخدماته، هذا بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لسداد القرض مما يؤدي إلى التضخم عن هذا الأخير سوء توزيع الدخل الوطني بين الأفراد، أما الفكر الاقتصادي الحديث كان عكس الكلاسيك، فقد نادى كينز بضرورة التدخل في الحياة الاقتصادية، وكانت نظريته اتجاه القروض أنها ذات دور إيجابي في زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل وحد من البطالة، كما تعمل على تحقيق التوزيع الشامل للدخل عن طريق توجيه الأموال العامة نحو نفقات أكثر أولوية.

● خصائص القرض العام:

- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.
 - يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي.
 - تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعاً لشرط الإنفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة.
 - يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.
- ومما سبق، يمكن تلخيص مجمل الإيرادات العامة للدولة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): مصادر الإيرادات العامة



المصدر: مُجَدَّ النجار، في اقتصاديات المالية العامة ، الإيرادات مرجع سابق ص 27.

وأخيرا يمكن القول أن الدولة تستطيع من خلال استخدامها لأي نوع من الإيرادات سلفة الذكر تحقيق أغراض مختلفة وعديدة ولهذا نحاول عرض الآثار المترتبة عن هذه الإيرادات ونقتصر على الآثار الاقتصادية للضرائب لكونها المورد الأساسي لخزينة الدولة وهذا موضوع النقطة الموالية⁽¹⁾.

(1) عبد الكريم صادق بركان خاص عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1973، ص ص 173 . 187

المطلب الثاني: عمليات على الميزانية

الفرع الأول: إعداد الميزانية *préparation de budget*

تتمثل هذه المرحلة في عملية تحضير الميزانية عن طريق تقدير النفقات الإيرادات، وتتكلف بإعدادها الإدارة العامة، فالسلطة التنفيذية هي التي يقع عليها عبء الإعداد، ويعتبر هذا الأسلوب هو الأسلوب العام في جميع دول العالم.

فتختلف دقة التقديرات من دولة إلى أخرى طبقاً للنظام الاقتصادي، وتبدأ عملية تتبع التقديرات للنفقات والإيرادات من أسفل إلى الأعلى، فتبدأ بالوحدات إلى أن تنتهي بالوزارات، التي ترفعها إلى وزارة المالية، حيث تقوم من التأكد من صحة التقديرات والأسس التي بنيت عليها، ثم تعد الموازنة العامة للدولة وتتولى عرضها على السلطة التشريعية لاعتمادها وتكون مهمة السلطة التشريعية هي مناقشة وفحص أوجه الإنفاق وأوجه الإيرادات.

وقد يترتب على ذلك من فرض ضرائب جديدة و إنشاء قروض عامة وقد تعتمد مشروع الموازنة على ما هو عليه أو تدخل عليه ما تراه من تعديلات.

الفرع الثاني: تنفيذ الميزانية *Exécution de budget*

تتحمل السلطة التنفيذية مسؤولية التنفيذ، وتقوم به من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، وتتمثل عملية التنفيذ الفعلي خلال السنة المالية التي قدرت إيراداتها ومصروفاتها بالموازنة العامة المعتمد بالقانون، والتي تمت بطريقة التقدير المتمثلة في:

أولاً: خطأ في تقدير الإيرادات:

أثناء مرحلة التنفيذ قد لا تتطابق الإيرادات المحصل مع الإيرادات الواردة في الميزانية العامة لنفس السنة فقد يحدث:

- **نقص الإيراد الفعلي:** معنى ذلك هو عدم كفاية الإيرادات لتنفيذ خطة الدولة ومشروعاتها، في حالة وجود أخطاء في التقديرات.

- **زيادة الإيراد الفعلي عن المقدّر:** معنى ذلك زيادة في الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المقدرة دون استخدام فتعلى هذه الزيادة إلى حساب المال الاحتياطي ويتم هذا في الحساب الختامي للدولة.

ثانيا: خطأ في تقدير المصروفات:

- قد يحدث وقت التنفيذ، نقص الاعتماد المخصص لباب معين عن المصروف الفعلي، وفي هذه الحالة تلجأ السلطة المختصة من خلال وزارة المالية إلى السلطة التشريعية لموافقتها على اعتماد إضافي لتغطية هذا العجز وبشروط معقدة.

- قد يحدث زيادة في بعض المصروفات ونقص في باب آخر وهو ما يعرف بالأخطاء المعوضة، وهذا ما يتضح أهمية التزام الدقة في التقدير، كما يترتب على خطأ التقدير من نتائج خطيرة تتطلب إجراءات معقدة لحلها بالإضافة إلى عرقلة تنفيذ خطة الدولة.

الفرع الثالث: مراقبة تنفيذ الميزانية **Contrôle d'exécution du budget**

المقصود هو أن يتم الإنفاق بالشكل الذي ارتضاه المجلس السياسي، وقد تكون مراقبة التنفيذ سابقة على التنفيذ وهذا ضروري للمحافظة على تطابق التصرف المالي قبل حدوثه، لما ارتبطت به الحكومة مع مملي الشعب، والذي ورد بالميزانية المعتمدة من ممثلي الشعب، فيعهد البرلمان إلى موظف أو شخص مسؤول يسمى المراقب العام فلا تتم عملية صرف إلا بعد إذنه والمراقب العام غير قابل للعزل ولا تستطيع الحكومة عزله ولا تتدخل الحكومة في تحديد مرتبه أو زيادته أو نقصانه فكل هذه الأمور من سلطة البرلمان.

والرقابة على تنفيذ الميزانية قد تكون رقابة إدارية، أو رقابة سياسية أو رقابة الأجهزة المستقلة، وذلك فضلا على الرقابة السابقة على تنفيذ الميزانية، والرقبة اللاحقة لذلك.

أولا: الرقابة الإدارية:

هي تلك التي تقوم بها الحكومة على نفسها، وهي تتناول كيفية تنفيذ الميزانية، وإدارة الأموال العام، يقوم بها موظفون حكوميون، وتقوم بها وزارة المالية على الإدارات الحكومية المختلفة، وذلك بواسطة قسم مالي خاص، يتبع وزارة الخزانة في كل وزارة، حيث يتم مراقبة هذه العمليات وذلك للتحقق من مطابقة أوامر العرف للقواعد المالية المقررة في الميزانية.

ثانيا: الرقابة السياسية:

إن الغاية من الرقابة على تنفيذ الميزانية - بصورة عامة - هي التأكد من احترام الإجازة التي أعطاها البرلمان للحكومة في جباية الإيرادات وصرف النفقات، وهذا بتقديم حساب ختامي في نهاية السنة المالية للسلطة التشريعية، وتحقيقا لهذه الرقابة السياسية فقد نص الدستور على أن " تقدم الحكومة في نهاية كل سنة مالية، إلى

المجلس الشعبي الوطني عرضا حول استعمال الاعتمادات المالية التي أقرها بالنسبة للسنة المالية المعينة وتحتتم السنة المالية على مستوى المجلس. ش.و. بالتصويت على قانون يتحدد بمقتضاه ضبط ميزانية السنة المالية المنصرمة"⁽¹⁾.

ثالثا: رقابة الأجهزة المستقلة:

تقوم بعض الدول بإنشاء أجهزة مستقلة، وتنيط بها مهمة الرقابة على تنفيذ الميزانية قبل مراقبة كل التصرفات المالية وتستهدف من وراء ذلك على الحفاظ على المال العام، وعادة ما تتبع هذه الأجهزة رئيس الدولة حتى تتمتع باستقلال تجاه الوزارات المختلفة، كما تكلف هذه الأجهزة بتقديم تقرير سنوي لرئيس الدولة تبين فيه كل ما قامت به من عمال وما كشفت عنه الرقابة المالية والمحاسبية من مخالفات وتوصيات الجهاز بشأنها تفادي أي أخطاء مستقبلا.

ولقد أخذت جمهورية الجزائر بهذا الاتجاه، ذلك أن الدستور ينص على أن " يؤسس مجلس محاسبة مكلف بالمراقبة اللاحقة لجميع النفقات العمومية للدولة والمجموعات المحلية والجهوية والمؤسسات بجميع أنواعها، ويرفع مجلس المحاسبة تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية ".

والرقابة السياسية ورقابة مجلس المحاسبة هي من صور الرقابة اللاحقة لتنفيذ الميزانية وأما الرقابة الإدارية التي تقوم بها الحكومة فهي إما أن تكون سابقة لتنفيذ الميزانية أو لاحقة لها.

(1) حسين مصطفى حسين: مرجع سبق ذكره ص. 86

خلاصة الفصل الأول:

إن نجاح الدولة في تحقيق دورها في النشاط الاقتصادي يتوقف على التفهم لطبائع الأدوات المالية والتحليل العلمي لما بينها وبين بعضها البعض من علاقات التنافر والتكامل والتناسق من جهة، وما بينها وبين النشاط الاقتصادي الكلي من علاقات نسبية من جهة أخرى.

ونظرية المالية العامة بما تقدمه من تحليل لطبيعة وأثار أدوار وأسلحة السياسة المالية، وما تقدمه من نهج فكري في محاولة للوصول إلى أفضل القواعد والمبادئ والأحكام لاستخدام تلك الأدوات المالية إنما تمثل بذلك الخلفية الأساسية اللازمة لنجاح الدولة في تصميم سياستها المالية، وهذا في ظل كافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تمهيد

يهدف هذا الفصل الى شرح كيفية توازن الميزانية والطرق المتبعة للتقليل من عجزها وذلك بالتطرق لمفهوم عجز الميزانية من المنظور الكلاسيكي والحديث وكذا مختلف صور عدم التوازن بين الايرادات والنفقات وذلك بتحليل مآزق الميزانية المكشوف ومحتوى نظرية العجز المقصود وجدودها وذلك ضمن حيثيات الواقع الاقتصادي. بالإضافة الى طريقة ترشيد الميزانية أهدافها ووسائلها مراقبتها وإشكالية ترشيد اختيارات الميزانية وذلك لتعقد الاهداف لأن الادارة ليست لها مؤشرات الارباح من أجل الحكم على نظام سيرها. ولا ستطيع أن تتجاهل الظروف الخارجية المؤثرة على قراراتها وكل هذا سنتناوله في مبحثين هما:

- تأرجح الميزانية بين العجز والتوازن ضمن حيثيات الواقع الاقتصادي.
- عقلانية اختيارات الميزانية.

المبحث الأول: تأرجح الميزانية بين العجز والتوازن ضمن حيثيات الواقع الاقتصادي

إن تحضير الميزانية يكون مبنيا على أساس تقديرات مستقبلية كما تم توضيح ذلك، قد يحدث في أغلب الأحيان ألا تتطابق تلك التقديرات مع ما تصبو الحكومة إلى تحقيقه عند تنفيذ الميزانية وذلك إما أن تزداد النفقات على حجم منتظر من الإيرادات أو أن لا تكفي الإيرادات لتغطية حجم معين من النفقات ثم يشكل الفارق، و في كلتا الحالتين ما يسمى بعجز الميزانية .

وقد اختلفت الرؤى حول "عجز الميزانية" ومنه من اعتبره عيبا أو سوء تسيير للأموال العمومية "الكلاسيكيون" ومنهم من ذهب إلى حد اعتماده كوسيلة (ظرفية) من أجل معالجة وضع اقتصادي (بطالة، ركود ...) وهذا في المالية العامة الحديثة ولذا سوف نحاول في هذا السياق دراسة عجز الميزانية في إطار المالية العامة الكلاسيكية والحديثة ثم بيان مختلف صوره مع دراسة عجز الميزانية في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية في المنظور الكلاسيكي والحديث

الفرع الأول: المنظور الكلاسيكي لعجز الميزانية ومبرراته

أولاً: صيغة التوازن: إن كون الميزانية في حالة عجز أن إيرادات الضرائب والدومين لم تكفي لتغطية النفقات الإدارية السلفة الذكر (الجيش، الأمن، العدالة، الدبلوماسية...) ويشكل هذا الوضع عيبا عند المفكرين الكلاسيك "أكفأ وزير للمالية هو الذي يظهر قادرا على التحكم في توازن الميزانية"، حيث أنه في تلك المرحلة (القرن التاسع عشر) كان المبدأ السائد هو "دعه يعمل دعه يمر" أي تلك المبادرة للنشاط الفردي في مجال الاقتصاد و قد كانوا يؤكدون دوما على عدم الوقوع في العجز لما له من نتائج على الاقتصاد خاصة في حالة تمويله بالإصدار أو الاقتراض (لأن زيادة الضغط الضريبي لتمويل العجز، لم تكن واردة خوفا من زيادة الأعباء على الممولين أو التأثير على النشاط الاقتصادي للأفراد) ومنه فقد كان الالتجاء إلى الإصدار أو الاقتراض في الحالات الاستثنائية و استعمالها يكون بطريقة حذرة عند الضرورة كالحروب.

ثانيا: مبررات الحرص على التوازن:

إن المالية العامة التقليدية اعتبرت محايدة أي لا تتدخل في النشاط الاقتصادي ولذا فقد كانت النفقات العمومية ذات صيغة إدارية بحتة أي ليست إنتاجية من هذا المنطلق نجد أنه حين ظهور عجز في الميزانية "Déficit Budgétaire" تطرح إشكالية تمويلية:

(1- عن طريق الاقتراض، 2- عن طريق الإصدار النقدي).

1- عن طريق الاقتراض:

يعتبر إنفاق استهلاكي وليس إنتاجي ومن ثم فإن هذه الديون تشكل عبئا على الأجيال القادمة على شكل ضرائب مؤجلة والاستمرار في عملية الاقتراض يؤدي بالدولة إلى الإفلاس "Banqueroute" بسبب عجزها عن تسديد ديونها إضافة إلى تبعيتها السياسة للدولة المقرضة وهذا ما أكد عليه الكلاسيكيون بأن ضرورة الاتجاه إلى الاقتراض سوى في الحالات الاستثنائية كالأزمات، الحروب...

2- عن طريق الإصدار النقدي:

عند حدوث عجز في الميزانية، قد تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي بطبع نقود جديدة سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة في وسائل الدفع وذلك دون وجود مقابل "من سلع وخدمات" لهذه النقود، مما ينتج عنه انخفاض لقيمة هذه النقود وارتفاع الأسعار، ودائما حسب الكلاسيكيين قد تؤدي إلى ظهور "التضخم" "inflation" فتتضخم فجوة العجز من جديد عوض تغطيته ثم تلجأ نتيجة ذلك إلى إصدار نقدي وهكذا وهو ما يسمى: "Le spiral inflationniste".

غير أنه يبقى قانون "ضبط الميزانية" مساعدا على تحسين تقديرات الميزانية في المستقبل حيث يؤكد من خلال هذا الإجراء على أن مخصصات الميزانية قد جرى إنفاقها في الأغراض التي خصصت لها ومنه نستطيع البحث عن أسباب عدم الكفاءة في سياسة الإنفاق وإعادة النظر في الأدوات المالية وكيفية استعمالها نفس الشيء بالنسبة لتقديرات إيرادات الدولة مقارنة مع ما تم تحصيله فعلا.

الفرع الثاني: الاتجاه الحديث في تسهيل اللجوء إلى العجز ومتطلباته

لقد تغير مفهوم المالية العامة بتطور دور الدولة ذاته فأصبحت المالية العامة عبارة عن العلم الذي يدرس نشاط الدولة على حسب استعمال تقنيات خاصة تسمى تقنيات مالية (نفقات، رسوم، ضرائب، قروض، إجراءات نقدية، ميزانية...)، وكانت هذه الخطوة تغيير مفهوم المالية العامة نتيجة التطورات التي عرفتتها الدولة الرأسمالية وذلك بعد ثبوت فشل المبادرات الفردية في التحكم في النشاط الاقتصادي وكذلك بع ظهور الأفكار الاشتراكية إضافة الحربين العالميتين مما دفع بكثير من الدول إلى ضرورة التدخل لتنظيم اقتصادياتها وتسييرها مباشرة.

أولا: في الدول النامية

يرجع هذا التدخل في هذه البلدان إلى طبيعة ظروفها الاقتصادية ركود، نقص رؤوس الأموال إضافة إلى المستوى المتدني لمعيشتهم وكذلك طبيعة السوق فيها، وهذا من ناحية عجزه في بعض الأحيان عن الوصول إلى تحقيق توزيع أمثل للمواد...

هذه الأسباب أدت بالضرورة إلى تدخل الدولة لإرساء بنية تحتية (اقتصادية...).

ثانيا: في الدول المصنعة

نتيجة أزمات متتالية ... إضافة إلى الحروب ... أدى إلى تدخل الدولة نتيجة نداء عدة منظرين لبراليين⁽¹⁾ وعلى هذا المنوال أصبحت الدولة تتدخل في جميع المجالات لتنظيم الاقتصاد عن طريق زيادة إنتاج، محاربة التضخم، الركود ... مما أضفى على الميزانية عدة مميزات نجملها في النقاط التالية:

أ- **تطور في حجم إيراداتها ونفقاتها:** من خلال تعدد مجالات إنفاقها فزيادة على النفقات السيادية هناك نفقات تحويلية بلا رأسمال ... مما يتطلب تعبئة أكثر لإيرادات الدولة بل أن الحكومة لا تقف في حاجياتها للموارد عن الحاجة المحددة بل تتعدها إلى جباية ما تستطيع من الواردات تأميناً لوفرة قد تحتاجه في ظروف استثنائية طارئة شرط أن تقيد في حاجياتها هذه بعدم إرهاب المواطنين⁽²⁾.

ب- الميزانية قد لا تكون متوازنة عمدا:

أي أن الدولة تعتمد إلى زيادة النفقات على الإيرادات وفق سياسة مالية تنتهجها الدولة من أجل تجاوز اختلالات هامة في الاقتصاد (بطالة...) ومن ثمة فقد أصبحت الميزانية وسيلة من وسائل التدخل الاقتصادي بعد أن كانت ذات طابع حيادي وبالتالي نخلص إلى القول أن المالية العامة الحديثة قد قلبت رأساً على عقب النظرة القائلة بضرورة توازن الميزانية وحيادها.

✓ **البديل عن التوازن:** لقد كان الكلاسيك يؤكدون على التوازن الحسابي للإيرادات ونفقات الدولة وقد لقي هذا المبدأ انتقاداً من طرف علماء المالية الحديثة تجلّى في:

- **المبالغة بمزايا التوازن:** إذ أن اعتبار الدولة للميزانية كأداة لتطبيق سياستها المالية يجعل منها وسيلة تكيفها الدولة وفق تقديرات إيراداتها ونفقاتها تبعاً للأوضاع الاقتصادية المتغيرة وذلك بغية الوصول إلى توازن اقتصادي ككل، ومن ثم قد نكون أمام ميزانية غير متوازنة عمداً (فائض أو عجز) لمعالجة وضعية اقتصادية ما، هذا ما يفسر عدم أولوية التوازن الحساس للميزانية إذا لم يكن توازن اقتصادي.
- **التخوف من خطر العجز:** إذ أن ظهور العجز في الميزانية كان يؤدي عبء تمويله عن طريق الإصدار النقدي أو الاقتراض، حيث اعتبر الكلاسيكيون هاتين الوسيلتين خطر يؤدي إلى:

1- إفلاس عن طريق تراكم الديون.

2- التضخم.

ولكن لو أن هذه القروض حولت إلى إنجاز برامج إنتاجية (مشاريع...) تزيد في مردودية الإنتاج فذلك يسمح بزيادة الدخل الوطني وامتصاص البطالة (فتح مناصب شغل جديدة) وبالتالي زيادة في حجم الإيرادات (ضرائب...) وهو ما يمكن من تسديد الديون نفس الشيء بالنسبة للإصدار

1) B.y chaouche budget de l'état et de collectivité locales, OPU Alger, 90 page 13.

(2) رشيد الدقر، علم المالية العامة، الجزء (1)، الموازنة العامة - مطبعة الجامعة السورية - 1975 ص20.

النقدي، بمراقبة التداول النقدي لما لها من نفوذ وسلطة ولكن الملاحظ أن الحكومات تحمل شروط الإصدار النقدي وتلجأ إليه حتى في أوقات التضخم مما يؤدي إلى خفض قيمة النقود⁽¹⁾.

● **التوازن المالي والتوازن الاقتصادي:** إن خضوع الاقتصاد للدورات المتفاوتة (ركود، وانتعاش) يصعب تحقيق توازن مالي، إذ نلاحظ نقصان الإيرادات بصفة مستمرة مقارنة مع تطور النفقات، ولإعادة توازن الميزانية لابد من زيادة في الضغط الجبائي مما يؤدي إلى ازدياد تكاليف المعيشة وتواصل هذه الطريقة تنجم عنه عملية "الإفقار النسبي" للطبقة العامة والفئات الكادحة الأخرى، ومن ثم أصبح ينظر للتوازن الاقتصادي ككل وليس التوازن المالي الذي يمكن الرجوع إليه بعد تحقيق توازن اقتصادي.

بعد تبيان نقد المالية العامة الحديثة لتوازن الميزانية وكيفية إعطاء الأولوية للتوازن الاقتصادي سوف نبين الآن مختلف صور عدم توازن الميزانية مع تحليل سياسيات الميزانية الحديثة فيما يخص العجز المقصود والميزانية الدورية.

المطلب الثاني: مختلف صور عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات

إن توازن الميزانية يعني أن إيرادات الدولة تعادل نفقاتها في إطار ميزانية الدولة، ومن ثم فإن أي زيادة أو نقصان في الإيرادات أو النفقات يعبر عنه بوجود اختلال في التوازن الميزانية نظرا لتطور النفقات في حجمها وأهدافها، وهكذا فقد تنوعت بسبب اتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية ... وبالمقابل فقد لا تكفي إيرادات الجباية و الدومين لتغطية هذه النفقات، ومنه أصبح يلجأ إلى الإيرادات غير العادية لتمويل هذه النفقات المتزايدة، كالقروض... ويكون ذلك في حالات استثنائية.

ومع تطور دور الدولة، وحفاظا على التوازن الميزانية في هذه الصدد يمكن التفرقة بين مختلف صور عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات، وذلك بتحليل مآزق الميزانية المكشوف.

✓ مآزق الميزانية المكشوف: Impasse découvert

ضمن هذا العنوان ارتأينا تقديم تعريف عجز الميزانية حتى تتضح الصورة أكثر فيما يخص المآزق المكشوف.

أ- عجز الميزانية:

ويتعلق الميزانية العامة للدولة حيث تكون في إطار النفقات النهائية (تسيير، استثمار) أكثر من الإيرادات النهائية (جباية وأملاك الدومين).

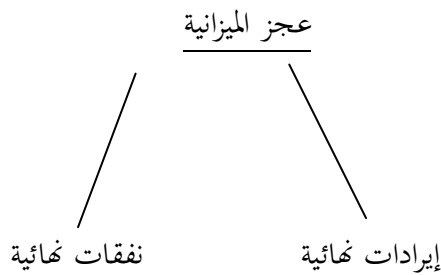
1) B.Y chaouche, Ibid, page 19.

ب- مأزق الميزانية: Impasse Budget

حيث يعرفه Muzellec أنه: زائد الأعباء الناتجة عن المعطيات النهائية والمؤقتة - المقدرة في الميزانية - على الإيرادات المقيمة في نفس الميزانية باستثناء الاقتراض⁽¹⁾ أي أن النفقات الدولية، النهائية منها والمؤقتة تكون من الإيرادات النهائية، باعتبار أن النفقة المؤقتة هي كذلك التزام بالدفع ومن ثم فإن الإيرادات النهائية للدولة لا تكفي لتغطية أعباء الدولة (نفقات نهائية + مؤقتة) ونقصد (القروض والتسبيقات المقدمة إلى ما يمول المأزق بالإيرادات المؤقتة).

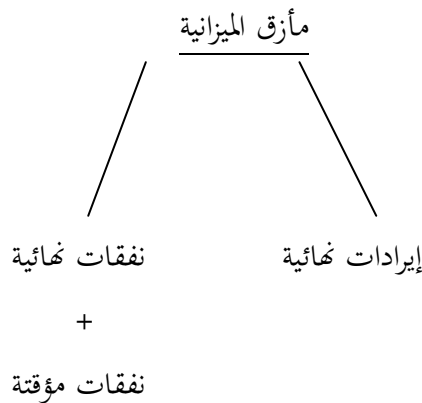
ج- المكشوف: découvert

حيث نجد أنه من المتداول كثيرا مصطلح Impasse محل découvert ولكنه كما يوضح ذلك الأستاذ ب.ي. شاوش وجب التفريق بين المصطلحين فنقصد بالمكشوف، زائد مجموع النفقات النهائية والمؤقتة على مجموع الإيرادات النهائية، ولذا يمكن التفريق بين صور عدم توازن الميزانية كما هو موضح في الشكل الآتي:



الشكل (3)

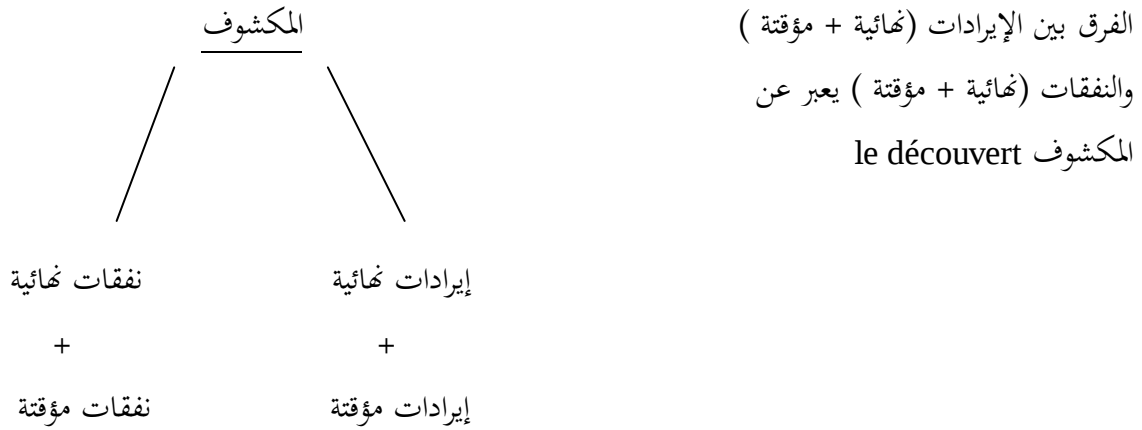
الفرق السلبي بين كل من الإيرادات النهائية والنفقات النهائية يشكل عجزا في الميزانية
Déficit budgétaire



الشكل (4)

الفرق بين الإيرادات النهائية والنفقات (نهائية + مؤقتة) عبارة عن مأزق الميزانية
impasse budgétaire

1) B.Y chaouche, Ibid, page 113



الشكل (5)

إن توازن الميزانية بالنسبة للماليين المحدثين لم يعد دلالة على حسن سير المالية العامة كما ينظر إلى ذلك الكلاسيك، على ذلك فإن الدولة تعتمد إلى إحداث عجز في ميزانيتها من أجل تحقيق بعض الأهداف وذلك وفق الشروط تتلخص في النقاط التالية:

- 1- أن يكون هذا العجز مبررا ذلك بأن يكون هادفا إلى تجاوز اختلالات هامة في الاقتصاد (البطالة...).
- 2- أن يكون بالقدر الضروري أي في إطار معقول.
- 3- أن يكون ظرفيا أي عملية مؤقتة.

المطلب الثالث: العجز المقصود Déficit systématique

وقد أسس هذه النظرية الاقتصادي " john maynard keynes " عند إصداره لكتاب " النظرية العامة للتشغيل للنقد والفائدة " سنة 1934 وطورها " sir witiaw bevridge " حيث أنه أخذ على الماليين الكلاسيك بأنهم يربطون عجز الميزانية بالجانب المالي فقط دون الاهتمام بالجانب الاقتصادي ومن ثم فقد ركز على هذه النظرية من أجل استعمالها لإنعاش الاقتصاد، إذ أنه كما يقول كينز " ركود الاقتصاديات الحديثة، راجع إلى قلة الطلب العام و عوامل الإنتاج دون التشغيل الكامل " (1).

الفرع الأول: محتوى نظرية العجز المقصود

هذه النظرية يعني أنه في فترة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة نفقاتها و إنقاص تحصيل إيراداتها على الشكل التالي:

- **زيادة النفقات:** ونقصد بها بالمنح الخاصة لذوي الدخل المحدود، إعانات ... وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الطلب العام على السلع والخدمات إذ أنه وجود حوالي 1250000 بطال في بريطانيا سنة 1994 كان

1) Mr. R. Mugellec- Notion essentielle des finances publiques siray, Paris 1979, p 350.

يشكل خسارة سنوية تقدر ب: 375 مليون جنيه حيث كان من المفروض إدماج هؤلاء البطالين في القطاع الاقتصادي⁽¹⁾.

- **إنقاص الإيرادات:** ونقصد بها إيرادات الجباية، مما يسمح بزيادة معدل استهلاك الأفراد (أو ادخارهم مع إمكانية الاستثمار) إضافة إلى إنقاص الضرائب على أرباح المؤسسات و الأنشطة التجارية ... مما لا يعرقل نشاطاتها مما يؤدي إلى فتح مناصب شغل جديدة.

هذه الطريقة تسمح بانعاش الاقتصاد الراكد عن طريق زيادة الإنتاج و الإنقاص من حدة الطلب، إن الجديد من هذه النظرية هو إخراج الميزانية من عزلتها المالية و قبول مبدئيا بوجهتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس نجد أن استعمال طريقة العجز المقصود يكون مؤقنا إلى التوازن الاقتصادي ولكن يبقى السؤال مطروحا، ماذا عن التوازن المالي؟ هل يمكن الوصول إليه هو الآخر عن طريق التوازن الاقتصادي؟ إن إنقاص الضرائب وزيادة الإنتاج وكذلك زيادة الطلب عليه (زيادة معدل الاستهلاك) إضافة إلى تزايد معدلات الاستثمار ... وبالتالي يزيد الدخل الوطني مما يؤدي حتما إلى وفرة في إيرادات الجباية (والتي تشكل أهم موارد بالنسبة لميزانية الدولة) وتنقص الدولة من النفقات الخاصة بمنح البطالين نظرا لتوافر مناصب شغل لهم في المؤسسات المنتعشة، وبالتالي يميل العجز نحو الاختفاء تدريجيا، وبالتالي تتحقق نظرية كينز اتجاه تحريك الاقتصاد الراكد بواسطة سياسة العجز المقصود والعودة إلى التوازن المالي عن طريق التوازن الاقتصادي، لقد عرفت هذه الطريقة نجاحا في و.م.أ سنة 1933 في ظل رئاسة Roosevelt نفس الشيء في بريطانيا سنة 1945 وكذلك في ألمانيا سنة 1933 عن طريق تجربة الدكتور Schacht⁽³⁾.

الفرع الثاني: حدود نظرية العجز المقصود

تحدثنا فيما مضى على أن نظرية العجز المقصود بأنها لا تعني أن تبقى الميزانية في حالة عدم توازن دائما بل لفترة محدودة، صحيح أن ميزانية متوازنة قد تكون نعمة على الاقتصاد بينما تشكل ميزانية غير متوازنة نقمة عليه كما يقول كينز، إلا أنه هذا العجز المقصود له حدود لا بد من عدم تخطيها فكما يقول "Beveridge" أن الدولة عندما تقوم بزيادة النفقات وإنقاص الإيرادات دون مراقبة فعالة لدرجة التشغيل الكامل (تشغيل كل عوامل الإنتاج) أي امتصاص البطالة قد لا تؤدي هذه السياسة ما كان مرجوا منها. وعند الوصول إلى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج أي لا يكون هناك بطالة مع السماح ببقاء معدل متوسط للبطالة قدره "3%" غير قابل للانخفاض⁽⁴⁾.

1) Omar Makalou, l'équilibre budgétaire dans les P.V.D.F, Maspéro, Paris 1970 p 66.

2) (الصالح الرويلي: اقتصاديات المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية. ط. 2. 1988 ص 56

3) François Dureul-Finances publiques-Dalloz-Paris, 3eme édition 1976 p 38.

4) Omar Makalou. Opcit, Paris, page 68-2.

لابد من العودة لتحقيق التوازن من جديد هذا راجع إلى التماهي في العمل في العمل بنظرية العجز المقصود مما يؤدي إلى تضخم نتيجة زيادة الكتلة النقدية.

ويميز كينز بين نوعين من التضخم:

- 1- في حالة ما إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل (يد عاملة، آلات ...) غير مستغلة فإن التضخم الناتج عن تزايد الكتلة النقدية دون مقابل من سلع ... يزيد في الطلب العام (الراجع إلى زيادة الإنفاق) ولذا يكون هذا التضخم محفزا على الإنتاج وتوظيف كل الطاقات الإنتاجية.
- 2- أن يكون الاقتصاد قد وصل إلى التشغيل الكامل فالتضخم الناتج يضر الاقتصاد لذا يجب أن تكون رقابة جيدة تضمن التناسب بين زيادة النفقات العامة والقدرة الشرائية.

المبحث الثاني: عقلانية اختيار الميزانية (RCB)

المطلب الأول: عقلانية النفقات Rationalisation des dépenses

اختلفت الآراء في عملية ترشيد الاختيارات الميزانية (RCB) فبالنسبة للبعض يسمح بحل المشاكل العويصة في المجال المالي (اختيار النفقات)، أما البعض الآخر فيرون أن هذه التقنية تزيد في تعقيد المناقشات وسيادة التقنوقراطيين (Technocrates) وفي الأخير، هناك فئة ترى فيها تقنية تساعد على اتخاذ القرارات ولكن من أجل الخوض في هذا النقاش، لابد أن نقوم بتحليل هذه الطريقة:

المطلب الثاني: طريقة " ترشيد الاختيارات الميزانية " RCB

طريقة RCB تستلزم اختيار الأهداف والوسائل ومراقبة النتائج.

الفرع الأول: الأهداف

أ- تعدد الأهداف:

إن مفهوم الأهداف مفهوم معقد، فمثلا هناك أهداف لوزارة التربية، الداخلية، الخارجية ، ومن جهة أخرى أهداف قصيرة الأجل وأهداف طويلة الأجل. (الهدف القصير الأجل لوزارة التربية هو ضمان دخول مدرسي ناجح، أما الهدف طويل الأجل، ديموقراطية التعليم).

ب- اختيار الأهداف: (La sélection des Objectifs)

اختيار الأهداف تتم بالنظر إلى مقاييس (إن الوزارة مثلا لا تستطيع الأخذ بكل الأهداف في وقت واحد، لذا عليها أن تضع سلما لهذه الاختيارات حسب الأولويات، والاستعجالات وعلى السياسي أو متخذ القرار أن يختار المقاييس).

الفرع الثاني: الوسائل

أ- إحصاء الوسائل: Les recensement des moyens

يجب أن تحدد كل الحلول الممكنة وإظهار كفاءة في الآخر بكل التوفيقات الممكنة للوسائل المستعملة، مثلا: من أجل ضمان أمن الطرقات يجب على المسؤولين أن يفكروا في إجراءات متعددة (بالنسبة للشخص، للسيارة، للهيكل القاعدية...).

ب- اختيار الوسائل: La sélection des moyens

هناك عدة تقنيات لاختيار الوسائل ولكنها تجتمع في نقطتين مشتركين:

1-التكميم (Quantification): يجب أن يكون كل شيء مرقم (Chiffre).

2- الشمولية (Exhaustivité): يجب الإحاطة بكل جوانب المشكل، ولكن الطريقة الأكثر شهرة طريقة التكلفة - المكاسب (La méthode coûts -avantages) التي تأخذ بعين الاعتبار كل التكاليف المالية، وكل الامتيازات أو المكاسب النقدية من أجل الحصول على رصيد (فائض).
مثال: محاربة شرب الخمر من طرف سائقي السيارات، لينقص من التكاليف التي تتحملها الدولة.

الفرع الثالث: مراقبة النتائج (Le contrôle des résultats)

هدفها تقييم وتنفيذ الأهداف:

أ- حساب الفروق: (La constatation des écarts)

هناك عدة طرق كالمحاسبة التحليلية التي تتمكن من استخراج المؤشرات والسماح بحساب درجة تنفيذ الأهداف والمؤشرات التي تسمح بمراقبة الموارد المستعملة.

ب- تفسير الفروق: (La signification des écarts)

بعد وضع المؤشرات ضمن لوحات قيادة " Tableau de bord " يجب على القائمين على البرنامج تحديد أسباب التأخر (خطأ في التسيير، قلة الوسائل، أهداف غير معقولة ...) أو أسباب التقدم في البرنامج (مثال تقدير زائد للمشكلة ...) ومن ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى في إعادة رسم البرنامج أو المسار بطريقة أخرى.

المطلب الثالث: إشكالية ترشيد الاختيارات الميزانية R.C.B La problématique de la R.C.B

إن المشاكل المتعلقة بطبيعة طريقة ترشيد الاختيارات الميزانية تتمثل أولاً في تحديد الأهداف وثانياً في تحديد البرامج.

- تحديد الأهداف: الأهداف معقدة لأن:

* الإدارات ليست لديها مؤشرات أرباح من أجل الحكم على نظام سيرها.

* لا تستطيع أن تتجنب أو تتجاهل الظروف الخارجية المؤثرة على قراراتها.

* ليست لديها عقلية كمية ولكن كيفية.

بينما طريقة R.C.B تقتضي حساب أو تقسيم كل شيء حتى هدف الحفاظ على النظام ونشر الثقافة.

- تحديد البرامج: عند إحصاء التكاليف.

خلاصة الفصل الثاني:

حتى تعرف الحكومة مدى تحكمها في سياستها المالية إضافة إلى كيفية تأقلم أدواتها المالية مع المتغيرات الاقتصادية ومعالجتها، تقوم الحكومة في نهاية السنة بوضع حساب ختامي تبين ما تم إنفاقه وما تم تحصيله وتستعمل الدولة هذه الأدوات بطريقة انتقائية مفاضلة وبصورة أكثر عقلانية في ترجمة أعبائها المالية المتعددة والمتزايدة.

وبعد ما تم إعطاء نظرة عامة حول توازن الميزانية والطرق المتبعة للتقليل من عجز الميزانية يبقى مشكل تغطية الإيرادات للنفقات مطروحا، وللوصول إلى النتائج يجب أن نتطرق إلى الوضع المالي للاقتصاد الوطني في الآونة الأخيرة والذي سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى دراسة عجز الميزانية العامة من خلال دراسة قياسية لهيكل الايرادات العامة والنفقات العامة وأثره على رصيد الميزانية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، وبان هناك علاقة نسبية من هيكل الايرادات نحو رصيد الميزانية العامة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التشغيل نحو رصيد الميزانية كما أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الايرادات وعدم الاعتماد على التمويل الغير تقليدي لتغطية عجز الميزانية.

المبحث الأول: تقييم الوضع المالي للجزائر

إن المتتبع لتطور المالية العامة في الجزائر يجد أن هذه الأخيرة قد تحملت عبء نفقات تعددت أوجهها، والتي كانت تسعى من خلالها إلى وضع أساس بنية تحتية اقتصادية، اجتماعية، وهذا منذ الاستقلال كانطلاقة لإصلاح الوضع الاقتصادي وذلك وفق سياسة تنمية انتهجتها الدولة ترجمتها في شكل مخططات تنموية، ومع بداية تسعينيات القرن الماضي تخلت الجزائر عن الاقتصاد المخطط وانتقلت إلى الاقتصاد الليبرالي، مروراً إلى مرحلة الألفية الجديدة والتي انتهجت فيها الحكومة سياسات جديدة من أجل زيادة المداخيل لتلبية المتطلبات المالية للدولة، وسنسعى في هذه الورقة إلى تحليل الوضع المالي بالتطرق إلى كل من المطلب الأول. هيكل الإيرادات والنفقات من 1990_2000 في المطلب الأول وهيكل النفقات والإيرادات 2001_2017 في المطلب الثاني ثم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي في المطلب الثالث و أثار عجز الموازنة في المطلب الأخير.

المطلب الأول: هيكل الإيرادات والنفقات من 1990 - 2000

أدت الأزمة البترولية في أواخر الثمانينيات بالجزائر إلى تغيير سياستها الاقتصادية بالاتجاه نحو النظام الليبرالي من أجل إصلاح المنظومة المالية، وفي هذه الفترة نجد أن الجزائر لجأت إلى إتباع برامج التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية ، وذلك من خلال سلسلة الاتفاقات الائتمانية التي وقعتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي(1989-1991-1994)، وقد حظيت النفقات العامة في هذه المرحلة بأهمية بالغة نتيجة لتزايد نفقات التحويلات الاجتماعية لدعم الأسر الفقيرة والشباب البطال، بسبب سياسة الخصخصة المتبناة من طرف الدولة، ومن أجل زيادة أكثر في الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية، والجزائر في حقيقة الأمر دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي وبالتالي ينعكس ذلك على حجم ونوعية نفقاتها، أما الإيرادات فتبقى إيرادات الجباية البترولية هي المتحكمة في قيمة الإيرادات الكلية تليها الجباية العادية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 1: تطور هيكل الإيرادات والنفقات العامة للفترة (1990-1999)

السنوات	الجباية البتروولية	الإيرادات الجباية	الإيرادات غير الجباية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	رصيد الميزانية
1990	76,200	81,090	5,200	88,800	47,700	16,000
1991	161,500	106,200	4,700	153,800	58,300	36,800
1992	201,300	109,100	6,400	247,600	72,600	- 108,267
1993	185,000	126,100	9,000	282,300	101,600	- 162,678
1994	257,700	163,200	13,300	344,723	117,172	- 89,148
1995	358,800	233,200	8,000	444,425	144,660	- 147,886
1996	519,700	290,500	14,600	550,596	174,013	100,548
1997	592,500	313,900	20,200	643,500	201,600	84,100
1998	425,900	329,800	18,900	664,100	211,900	- 108,300
1999	588,300	314,800	43,600	774,700	187,000	-16,500

المصدر: حوصلة إحصائية 1962-2011 ، المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة تطورت بشكل كبير خاصة نفقات التسيير وهي تمول في الغالب عن طريق الإيرادات العادية، فيمكن ملاحظة مكانة نفقات التسيير ضمن أولويات برنامج الدولة، فنجدها تشكل أكثر من 70% من مجموع النفقات، وقد عرفت هذه النفقات تزايد ملفتا للانتباه فانتقلت من حوالي 89 مليار سنة 1990 إلى ما يقارب 775 مليار سنة 1999، وذلك راجع لتحمل أعباء عدة قطاعات (التعليم والصحة...)، وتذهب أغلبها لتغطية الأجور، والدعم. كما يلاحظ نمو نفقات التجهيز لارتباطها بالنمو الاقتصادي نتيجة متطلبات التنمية، ونجدها تمول عن طريق إيرادات الجباية البتروولية، وقد عرفت هذه النفقات تزيادا كبيرا وخاصة في سنوات 96-99، نظرا لوفرة إيرادات الجباية البتروولية، من جهة أخرى نجد أن إيرادات الجباية البتروولية عرفت قفزة نوعية خاصة للفترة 96-99 وذلك بسبب انتعاش أسعار البترول حيث سجلت الأسعار في المتوسط حوالي 22 دولار، كما نجد أن الجباية العادية عرفت هي الأخرى ارتفاعات لنفس الفترة وذلك راجع إلى الرفع في معدلات الضريبة، ونلاحظ أيضا من الجدول أعلاه بأن الدولة لا تعتمد في إيراداتها على الإيرادات الغير الجباية وهذا ما تفسره النسب الضعيفة فنجد مثلا أنها لا تمثل سنة 1995 سوى 1.33% من إجمالي الإيرادات العامة، وحوالي 4.6% سنة 1999.

أما رصيد الميزانية فقد سجل سنة 1995 عجزا قدر بـ 147.9 مليار دينار نظرا للارتفاع الكبير في النفقات العامة وخلال هذه السنة وقعت الجزائر على برنامج للتعديل الهيكلي يمتد على ثلاث سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998 وكان الهدف من هذا المسعى يمكن في إصلاح التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلي والخارجي، وإدراج الجزائر تدريجيا في اقتصاد السوق، ومحاولة للحد من العجز، فقامت الحكومة برفع الدعم في المواد الغذائية الأساسية، وتخلى الخزينة عن تمويل الاستثمارات العمومية للمؤسسات العمومية، وهذا من أجل تقليص النفقات العامة، وبالمقابل لجأت الدولة إلى عدة إجراءات لزيادة الإيرادات كرفع أسعار المواد الطاقوية، فسجلت الميزانية فائضا بلغ 3.0%، 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين الأخيرتين أي 96-97- على التوالي، ثم شهدت سنة 1998 عجزا قدر بحوالي 101.2 مليار دينار، وانخفض سنة 1999 إلى 11.2 مليار دينار، وذلك موازاة مع ارتفاع كبير في قيمة النفقات العامة.

المطلب الثاني: هيكل النفقات والإيرادات 2001 - 2017

بعد حزمة الإصلاحات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة، ومع نهاية التسعينات شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية إستقرارا نسبيا، وصاحبها ارتفاع في أسعار البترول، وتحسن نسبي في الحالة الأمنية للبلاد، إلا أن المواطن الجزائري خرج من حقبة الإصلاحات هذه منهكا، وذلك بمعاناته من الفقر والبطالة، وتدهور المستوى المعيشي على العموم، واستجابة لهذه الأوضاع الاجتماعية المزرية التي آلت إليها البلاد، قررت الحكومة وضع برنامج انعاش اقتصادي على مراحل، يهدف إلى مواصلة مسيرة الإصلاحات أولا، ودعم النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية بما في ذلك تخفيض معدلات البطالة والفقر.

الفرع الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004

رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه بالأساس إلى دعم الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى بمبلغ 210.5 مليار دينار، خصص منها مبلغ 35.6 مليار دينار لدعم السكن والعمران، ومبلغ 32 مليار دينار لتنمية المناطق الريفية، ودعم التنمية المحلية والبشرية بقيمة 204.2 مليار دينار أي بنسبة 38.8% من الغلاف المالي الكلي وهذا لأهمية هذا القطاع إذ وزع المبلغ على التنمية البشرية وذلك لتطوير وتحسين كل من التعليم والصحة والتكوين، وأجهزة التشغيل والحماية الاجتماعية في محاولة للحد من ظاهرة البطالة والفقر، كما وجه مبلغ لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري قيمته 65.4 مليار دينار، بهدف المحافظة على النشاط الفلاحي، ومحاولة دعم الاقتصاد بزيادة الانتاج الفلاحي والسمكي، أما فيما يخص المبلغ

الأخير فخصص إلى دعم الإصلاحات بمبلغ 45 مليار دينار ويهدف إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات، وإصلاح الإدارة الضريبية والمالية (*).

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009

قدرت الاعتمادات المالية الأولية بمبلغ 4202.7 مليار دينار، فإذا أضفنا مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية التكميلية (برنامج الجنوب، برنامج الهضاب العليا)، فإن الغلاف المالي الإجمالي سيكون 8705 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار.

والقطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في⁽¹⁾:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من مبلغ قدر بـ 1908.5 مليار دينار، ما نسبته 45.5 % من إجمالي البرنامج التكميلي؛
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية استفاد من مبلغ 1703.1 مليار دينار أي بنسبة 40.5 % من المبلغ الإجمالي؛
- دعم التنمية الاقتصادية استفاد من مبلغ 337.2 مليار دينار؛
- برنامج تطوير الخدمة العمومية رصد له مبلغ 203.9 مليار دينار، أي ما يعادل 4.8 % من المبلغ الإجمالي؛
- وأخيرا برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة استفاد من 50 مليار بنسبة 1.2 % من المبلغ الإجمالي.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 - 2014

رصد لهذا البرنامج ميزانية قدرت بـ 21214 مليار دينار أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين⁽²⁾:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار أو ما يعادل 156 مليار دينار.

* الأرقام مستخرجة من تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001

(1) بوفليخ نبيل، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013 ص 47.

(2) بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 24 مايو 2010 ص.ص 2-6.

ويخصص البرنامج مبلغ 9903 مليار دينار لدعم قطاع التنمية المحلية والبشرية أي أكثر من 45٪ من إجمالي مبلغ البرنامج.

ودعم قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية خصص له مبلغ 8400 مليار دينار، أي بنسبة 38.5٪ من إجمالي المبلغ المرصد.

دعم قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل من مبلغ 3500 مليار دينار أو ما يمثل 16٪ من إجمالي مبلغ البرنامج⁽¹⁾.

الفرع الرابع: برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015 - 2019

رصد لهذا البرنامج ما يقارب 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار، وكان من بين أهداف البرنامج هو تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، تحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى تحسين التكوين بصفته المكون الأول في التنمية البشرية، ولكن مع انهيار أسعار البترول في أواخر سنة 2014، تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بناء على إرسالية في 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية، وذلك نظرا لانخفاض الإيرادات من صادرات المحروقات وتآكل المخزون من العملة الصعبة.

المطلب الثالث: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي

لتقييم مدى نجاعة برنامج الإنعاش الاقتصادي، يجب دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة وعلى رأسها معدل النمو الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي من خلال القضاء على البطالة وبالتالي التخفيف من حدة الفقر، وسنستعرض بعض نتائج هذا البرنامج في الجدول التالي:

(1) نفس المرجع السابق . ص6

الجدول 2: بعض نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)

2014	2013	2012	2011	2009	2007	2005	2003	2001	
17205.1	16643.8	16208.7	14588.5	9968	9352.9	7562	5252.3	4227.2	الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دينار)
3.8	2.8	3.4	2.9	1.6	3.4	5.9	7.2	3	نسبة النمو (%)
12547.3	11675.8	10672.3	9346	6858.9	5263.6	4209.1	3383.4	2783.2	الناتج الداخلي خارج المحركات (مليار دينار)
5.6	7.1	7.2	6.2	9.6	7	6	6.6	6.2	نسبة النمو (%)
5345.5	5376.8	5516.1	5406.2	3858.5	3903.6	2993.3	2053.8	1720.1	نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار)
430.7	426.8	427.8	393.9	280.3	270.8	219.6	159	132.9	نصيب الفرد من الناتج المحلي (ألف دينار)
80.56	79.38	77.55	72.85	72.63	69.38	73.36	77.39	77.26	سعر الصرف (دج/دولار)
6264.7	5769.8	5211	4548.2	3743.9	2963.8	2553	2126.3	1847.7	الاستهلاك النهائي للأسر (مليار دج)
2.91	3.25	8.89	4.52	5.7	3.67	1.38	4.26	4.22	التضخم (%)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة رقم 44، البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أن نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تطورات متذبذبة، حيث نسجل سنة 2003 نسبة نمو تقدر بـ 7.2٪ لتبدأ بالتراجع تدريجياً حتى تصل سنة 2009 إلى 1.6٪، ثم تعود للتحسن شيئاً فشيئاً لتسجل سنة 2014 نسبة 3.8٪، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي عرف هو الآخر تحسناً، فبعد ما كان سنة 2001 يساوي 132.9 ألف دينار، أصبح يساوي بعد 14 سنة من تبني هذا المشروع حوالي 430.7 ألف دينار، وذلك بسبب زيادة المداخل خاصة من جانب المحركات التي عرفت ارتفاعاً قياسياً في أسعارها، ابتداءً من 2008، أما بالنسبة لنسب التضخم فقد شهدت تغيرات كثيرة، حيث سجل معدل التضخم 4.22 ٪ سنة 2001 لينخفض سنة 2005 إلى 1.38٪ وذلك مع بداية المرحلة الثانية من مخطط الانعاش الاقتصادي ليعاود الصعود إلى غاية 2012 أين سجل رقماً قياسياً مقدراً بـ 8.89 ٪ وذلك بسبب

الارتفاع الكبير في أسعار المواد الاستهلاكية في تلك السنة، ثم عاد ليستقر من جديد عند قيم منخفضة ليسجل سنة 2014 نسبة 2.91٪.

بالنسبة للقطاعات التي ساهمت في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ، فإن قطاع المحروقات سجل النسب الأعلى من حيث المساهمة، وهذا دليل على أن قطاع المحروقات هو الموجه للاقتصاد الجزائري، وسجل في الفترة 2001-2013 نسبا تتراوح بين 30 ٪ و 45.6 ٪، غير أنه في سنة 2014 عرف تراجعاً كبيراً في مساهمته للناتج الإجمالي مسجلاً نسبة 27.1 ٪ وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات. أما القطاع الثاني الذي يساهم في الناتج فهو قطاع الخدمات إذ يساهم بنسبة متوسطة حوالي 31.4 ٪ من سنة 2001 إلى غاية 2010 ، أين عرف بداية من سنة 2011 ارتفاعاً في نسب المساهمة ليسجل سنة 2014 قيمة 41.5 ٪ ن متجاوزاً قطاع المحروقات، ثم يأتي بعد ذلك قطاع الفلاحة الذي يساهم بنسب تتراوح بين 6.5 ٪ و 10.8 ٪ من 2001 إلى 2014 ، أيضاً هناك قطاع الأشغال العمومية الذي يساهم بنسب في المتوسط 8.9 ٪ وأخيراً يأتي قطاع الصناعة الذي يبقى القطاع الأضعف من حيث نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث قدر متوسط المساهمة بـ 5٪ وهذا دليل على عدم قدرة سياسة الإنعاش الاقتصادي بالنهوض بهذا القطاع في ظل اعتمادها الشبه كلي على قطاع المحروقات، والجدول التالي يمثل أبرز النسب المحققة في القطاعات الهامة خلال المدة 2001-2014 :

الجدول رقم(3):نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (2001-2014)

القطاع	البيان	2002	2006	2008	2010	2012	2013	2014
المحروقات	نسبة المساهمة في الناتج الاجمالي	32.5	45.59	45.06	34.9	34.4	30	27.1
	معدل النمو الحقيقي للقطاع	3.7	-2.5	-2.3	-2.1	-3.4	-5.5	-0.6
الخدمات	نسبة المساهمة في الناتج الاجمالي	33.54	27.9	29.16	34.8	36.4	38.3	41.5
	معدل النمو الحقيقي للقطاع	5.3	6.5	7.8	7.3	6.4	7.8	8
الفلاحة	نسبة المساهمة في الناتج الاجمالي	9.19	7.53	6.55	8.5	8.8	9.8	10.8
	معدل النمو الحقيقي للقطاع	-1.3	4.9	-5.3	4.9	7.2	8.8	2.5
الأشغال العمومية	نسبة المساهمة في الناتج الاجمالي	9.02	8	8.62	10.5	9.3	9.8	10.8
	معدل النمو الحقيقي للقطاع	8.2	11.6	9.8	6.6	8.2	6.8	6.8
الصناعة	نسبة المساهمة في الناتج الاجمالي	7.41	5.27	4.68	5.1	4.5	4.6	5
	معدل النمو الحقيقي للقطاع	-1	-2.2	1.9	3.4	5.1	4.1	3.9

المصدر:تقارير بنك الجزائر للسنوات (2005-2010-2014)

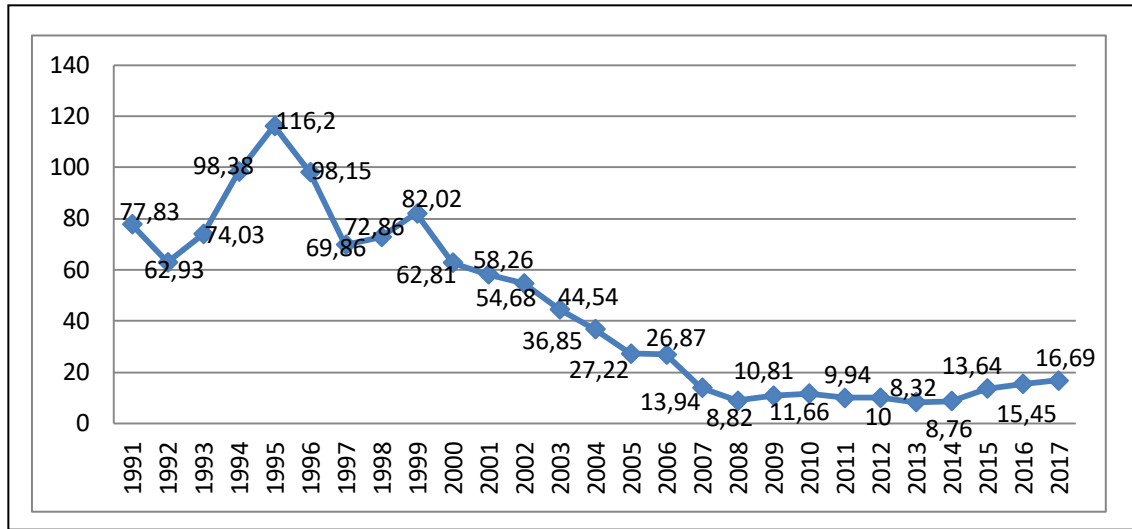
المطلب الرابع: آثار عجز الميزانية

لقد أدت عدة عوامل في الجزائر إلى عجوزات الميزانية العامة فاتجاه الدولة نحو زيادة وتيرة النمو تتطلب بالتأكيد موارد مالية هامة، إضافة لاعتبارات سياسية تتجلى في رغبة صناع القرار بزيادة النفقات من أجل الوفاء بالوعود الانتخابية، وعوامل أخرى اجتماعية تتمثل في تحسين المعيشة والقضاء على البطالة والفقر ساهم في زيادة النفقات من أجل دعم شرائح كبيرة من المجتمع، غير أن محدودية الإيرادات بسبب الاعتماد شبه الكلي على الجباية البترولية أدت إلى ظهور عجز في الميزانية، مما اضطر الحكومة لإيجاد مصادر أخرى لتمويل العجز فلجأت إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، وأخيرا إلى الإصدار النقدي الجديد.

الفرع الأول: عجز الميزانية والدين العام للجزائر

تعتبر الجزائر من بين أقل الدول مديونية في العالم، فالطفرة المالية التي عرفت الجزائر بداية من سنة 2000 نظرا لارتفاع أسعار البترول ساهمت بشكل كبير من تخفيض نسبة الدين العام، وهذا ما نلاحظه في الشكل التالي:

الشكل 6: تطور الدين العام في الجزائر للفترة (1991-2017)



المصدر: <https://fr.actualitix.com/pays/dza/algerie-dette-publique-selon-pib.php>

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 1995 حيث سجلت 116.2٪ من (GDP)، وهي من نتائج سياسة التصحيح الهيكلي المتبع آنذاك والممول من طرف صندوق النقد الدولي، مما أدى بالحكومة إلى اللجوء للاستدانة الخارجية من أجل تغطية العجز في النفقات العامة، ومع بداية سنة 2000 تقلصت نسب الدين العام بداية وذلك نظرا

لارتفاع أسعار النفط واعتمادها على المداخل النفطية في تسديد الدين العام ليسجل سنة 2008 حوالي 8.82% من (GDP)، ثم يرتفع بحوالي 3% في سنة 2010، ثم يعاود الهبوط ليصل سنة 2013 إلى 8.32% من (GDP)، ولكن بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من سنة 2014 عرف الدين العام ارتفاعا بسبب توجه الحكومة إلى الاستدانة الداخلية، لتبلغ قيمة الدين العام 13.64% من (GDP) سنة 2015 ليسجل حوالي 16.92% من (GDP) في نهاية سنة 2017.

الفرع الثاني: عجز الميزانية والتمويل التضخمي

إن اللجوء إلى الإصدار النقدي يكون من طرف الدولة التي تعاني صعوبات في تغطية نفقاتها ويكون بطبع المزيد من النقود بدون تغطية، وهي في حقيقة طريق سهلة من أجل تمويل الميزانية غير أن مخاطرها أكبر خاصة إذا لم تكن هناك رقابة دورية للكتلة النقدية فمن أسبابها التأثير على المستوى العام للأسعار، وانخفاض قيمة الدينار وارتفاع نسب التضخم، وهو ما حدث من نهاية سنة 2017 إلى غاية أكتوبر 2018 تم طبع حوالي 4005 مليار دينار دون مقابل من أجل تغطية النفقات المتزايدة أي ما يعادل 19% من الناتج الداخلي الخام، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار بحوالي 40% خلال هذه الفترة وارتفاع نسبة التضخم لتسجل حسب الديوان الوطني للإحصائيات مع نهاية 2018 حوالي 4.7%، وهي نسبة مشكوك في مصداقيتها كون القدرة الشرائية للمواطن تهاوت بشكل كبير مما يدل على أن نسبة التضخم أكبر بكثير من ذلك حيث نرى أنه يتجاوز 10%.

المبحث الثاني: الاطار النظري للاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي النظري بتقديم الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المختلفة مثل طريقة المربعات الصغرى العادية، وطريقة المعقولة العظمى وغيرها، كما يناقش الافتراضات التي تقوم عليها هذه الطرق، وخصائصها الإحصائية، والمشاكل القياسية التي تنجم من اختلال افتراضاتها، بالإضافة إلى وسائل علاج هذه المشاكل، كما نجد ان تحليل السلاسل الزمنية يركز هو الآخر على منهجية خاصة تمكننا من معرفة سيورة الاتجاه العام للمتغيرات إضافة إلى دراسة التكامل المشترك ودراسة السببية بين المتغيرات.

نهدف من خلال هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم الاقتصاد القياسي من خلال عرض نموذج الانحدار الخطي المتعدد وكيفية تقدير معلمات هذا النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)⁽¹⁾، وأهم الاختبارات والمعايير الإحصائية والقياسية التي يقيم من خلالها هذا النموذج، وسنتطرق أيضا إلى تحليل السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا .

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي ومنهج البحث فيه

الفرع الأول: تعريف الاقتصادي القياسي

الاقتصاد القياسي هو أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مستخدما النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية، ومساعدة رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات ووضع السياسات من ناحية أخرى⁽²⁾.

- اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة: إن اختبار نظرية اقتصادية معينة هو التحقق من انطباق هذه النظرية مع الواقع، ومن ثم يمكن قبولها أو تعديلها أو التوصل إلى نظرية جديدة.

- مساعدة رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات: يساعد الاقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الملائمة من خلال توفيره لتقديرات كمية (قيم مطلقة أو نسب مئوية) للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، فالإقتصاد القياسي يمكنه توفير على سبيل المثال تقديرات عن مرونتي العرض والطلب بأنواعها المختلفة، ويلاحظ أن هذه التقديرات محل اهتمام كل رجال الأعمال والحكومات، فرجل الأعمال لا يستطيع أن يتخذ قرار بزيادة سعر سلعة ما لزيادة إيراداته إلا بعد معرفة مرونة الطلب السعرية لهذه السلعة،

1) Moindre carrée ordinaire

2) مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 11.

وكذلك الحكومة لا يمكنها اتخاذ قرار ما للتأثير على مستويات الإنتاج والاستهلاك في المجتمع إلا بعد معرفة مرونتي العرض والطلب بأنواعها المختلفة.

- **مساعدة رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات:** يساعد الاقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، هذه التنبؤات يمكنها أن تجيب على العديد من الأسئلة المتعلقة بالمستقبل.

الفرع الثاني: منهج البحث في الاقتصاد القياسي

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل متتالية نلخصها كما يلي⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: تعيين النموذج: يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات النموذج: يمكن تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج عند دراسة ظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر معينة، منها النظرية الاقتصادية، الدراسات القياسية السابقة في نفس مجال البحث، المعلومات المتاحة عن الظاهرة.

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات)، ودرجة خطية النموذج (فقد يكون النموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة).

- تحديد التوقعات القبلية: يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معاملات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر هذه التوقعات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعاملات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

المرحلة الثانية: تقدير معاملات النموذج: بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين تأتي مرحلة تقدير معاملات النموذج، وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج وعلى تقنيات قياسية تستخدم في عملية القياس.

المرحلة الثالثة: تقييم معاملات النموذج: بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعاملات النموذج من خلال بيانات واقعية يشرع في تقييم المعاملات المقدرة، والمقصود بتقييم المعاملات المقدرة هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعاملات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية، وتتم عملية التقييم بالاعتماد على المعايير التالية:

1 (عطية عبد القادر محمد عبد القادر. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص15

- **المعايير الاقتصادية:** تتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلومات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تصنع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلومات، فإذا ما جاءت هذه المعلومات على عكس ما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفض هذه المعلومات.

- **المعايير الإحصائية:** تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلومات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.

- **المعايير القياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع. فإذا كانت هذه الافتراضات متوافرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلومات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والاتساق، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فإن هذا يؤدي إلى فقدان المعلومات المقدرة بعض الصفات السابقة، بل ويؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلومات المقدرة، ومن بين هذه المعايير: معايير الارتباط الذاتي، معايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

المرحلة الرابعة: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ: من أهم أهداف الاقتصاد القياسي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، ولذا يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة، ولكن لا يكون صالحا للتنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس افتراض المستقبل القريب امتدادا للماضي القريب، ولكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع، فإن النموذج القياسي ربما لا يكون قادرا على التنبؤ بهذه المتغيرات. واختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لا بد من اختبار مدى استقرار المعلومات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يهتم تحليل الانحدار بتحديد وتقييم العلاقة الموجودة بين متغير معطى يسمى بالمتغير التابع أو المفسر ومتغير واحد آخر أو عدة متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المفسرة أو المستقلة، في الحالة الأولى تحدد هذه العلاقة عن طريق نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفي الحالة الثانية، أي وجود عدة متغيرات مستقلة تفسر العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

الفرع الأول: تقديم النموذج

إن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يهدف إلى شرح سلوك المتغير التابع y من خلال التركيب الخطي لقيم المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \dots, x_n$ وتكتب معادلة الانحدار على الشكل:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t, t = \overline{1, n}$$

حيث:

y_t : المتغير التابع في الزمن t

x_{1t} : المتغير المفسر 1 في الزمن t

x_{2t} : المتغير المفسر 2 في الزمن t

x_{kt} : المتغير المفسر k في الزمن t

$\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$: معالم النموذج.

ε_t : حد الخطأ في الزمن t

للتسهيل تكتب هذه الجملة من المعادلات على شكل مصفوفات كما يلي:

$$y_1 = \beta_0 + \beta_1 x_{11} + \beta_2 x_{21} + \dots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1$$

$$y_2 = \beta_0 + \beta_1 x_{12} + \beta_2 x_{22} + \dots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2$$

.

.

.

$$y_n = \beta_0 + \beta_1 x_{1n} + \beta_2 x_{2n} + \dots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n$$

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{12} & \dots & x_{1n} \\ 1 & x_{21} & x_{22} & \dots & x_{2n} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{k1} & x_{k2} & \dots & x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

$$y_{(nx1)} = x_{(nxk)} \beta_{(kx1)} + \varepsilon_{(nx1)}$$

ويمكن كتابة الشكل المصفوفي السابق باختصار على الشكل: $y = X\beta + \varepsilon$

حيث:

γ : شعاع مشاهدات المتغير التابع.

X : مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية.

β : شعاع المعاملات.

ε : شعاع الحد العشوائي.

الفرع الثاني: فرضيات النموذج

يعتبر الخطأ (ε) متغيراً عشوائياً حيث يخضع للفرضيات الأساسية التالية:

- موزعاً طبيعياً $\varepsilon_i \sim normal$.

- قيمته المتوقعة (وسطه) صفر: $E(\varepsilon) = 0$

- تباينه ثابت ومستقل عن الزمن: $V(\varepsilon) = \sigma^2 I, (\forall i)$

- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء: $COV(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, (\forall i \neq j)$

- لا يوجد ارتباط بين المتغير X و ε أي: $COV(X_i, \varepsilon_i) = 0$,

إضافة إلى هذه الفرضيات، هناك فرضية أخرى:

- القيم X_t تمت ملاحظتهم دون أخطاء (المصفوفة X ليست عشوائية).

الفرع الثالث: تقدير المعامل بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)

تهدف هذه الطريقة إلى إيجاد قيم تقديرية للوسائط (β) على أساس تصغير مجموع مربعات الأخطاء.

ليكن النموذج الخطي العام: $y = X\beta + \varepsilon$

لتقدير الشعاع β المتكون من المعلمات $\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$ نستعمل طريقة MCO كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{Min} \sum_{i=1}^n \varepsilon^2 &= \text{Min} \varepsilon' \varepsilon \\ &= \text{Min} (y - X\beta)' (y - X\beta) \\ &= \text{Min} S \end{aligned}$$

لتصغير هذه الدالة بالنسبة إلى الشعاع β ، نشق S بالنسبة إلى β ونجعلها مساوية للصفر أي:

$$\frac{\partial S}{\partial \beta} = -2(X'y) + 2(X'X)\beta = 0 \Rightarrow \hat{\beta} = (X'X)^{-1} X'y$$

هذه النتيجة محققة في حال ما إذا كانت المصفوفة $(X'X)$ ذات البعد $(K+1, K+1)$ قابلة للعكس (invertible)، أما إذا كان العكس، أي المصفوفة $(X'X)$ فردية تصبح طريقة المربعات الصغرى العادية غير صالحة للتقدير في هذه الحالة.

$\hat{\beta}_{MCO}$ هو أحسن مقدر خطي غير متحيز (BLUE)⁽¹⁾.

الفرع الرابع: معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح⁽²⁾

يقيس معامل التحديد (R^2) جودة التوفيق لمعادلة الانحدار المقدرة، أو بعبارة أخرى يوضح R^2 نسبة مساهمة المتغيرات المفسرة ككل في التغير الحادث في المتغير المفسر، وقيمتها محصورة بين الصفر والواحد الصحيح $(0 \leq R^2 \leq 1)$.

- إذا كان $R^2 = 1$ فإن هناك علاقة معنوية تامة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المفسر، ويعني ذلك أن 100% من التغير الحاصل في المتغير المفسر يرجع إلى التغير في المتغيرات المفسرة، أما إذا كان $R^2 = 0$ يعني أنه ليس هناك علاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير المفسر.
- يتم حساب R^2 كما يلي:

$$R^2 = \frac{\sum (y_i - \bar{y})^2}{\sum (y - \bar{y})^2} = \frac{SCE}{SCT}$$

أو:

$$R^2 = 1 - \frac{11}{\sum (y_i - \bar{y})^2} = 1 - \frac{SCR}{SCT}$$

حيث: $SCT = SCE + SCR$

SCT : مجموع الانحرافات الكلية.

SCE : مجموع الانحرافات المفسرة.

SCR : مجموع الانحرافات غير المفسرة.

1) BLUE : Best lénair unebiased estimator.

2) Jack Johston, John Dinardo, **méthode économiques**, Economica, 4eme édition, paris 1999, p 76.

إن مقياس معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات المفسرة، ولهذا يمكن أن نصحح قيمة معامل التحديد عن طريق أخذ درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد، حيث أن درجة الحرية $(n-k)$ تقل مع زيادة عدد المتغيرات التفسيرية وثبات حجم العينة.

وتصبح قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ كما يلي:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left(\frac{n-1}{n-k} \right)$$

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

يعرف الفرض بأنه ادعاء (Hypotheses) حول المجتمع قابل أن يكون صحيحا أو غير صحيح، ولا تثبت صحته إلا من خلال الاختبار الذي يعد من أهم استخدامات النموذج.

ونميز بين نوعين من الفروض: الأول فروض لا يراد اختبارها والثاني فروض يراد اختبارها، حيث يطلق على الأخيرة فرضية العدم، ويرمز لها بـ (H_0) ، وبما أن الافتراض (H_0) خاضع للاختبار فإنه لا يكون بالضرورة صحيحا لذا يتطلب وضع فرضية بديلة ويرمز لها بالرمز H_1 .

الفرع الأول: اختبار ستودنت (Student) ⁽¹⁾

نستعين بهذا الاختبار لمعرفة جودة النموذج من خلال معنوية المعالم الإحصائية، وهذا باختبار كل معلمة على حدا حسب الفرضيات التالية:

$$i = \overline{1, k} \begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

$$T_c = \frac{b_i}{\delta_{b_i}} \bar{\beta}_i, i = \overline{1, k}$$

ثم نطبق قانون ستودنت الذي يعطى بالعلاقة التالية:

حيث:

b_i : هي القيمة المقدرة.

β_i : هي القيمة الحقيقية.

$\delta_{b_i}^j$: الانحراف المعياري لـ b_i .

نقارن (T_c) مع (T_{tab}) الجدولة بدرجة حرية $(n-k)$ ، (حيث n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدرة) ومستوى معنوية $\alpha\%$ ، أي $(T_{tab(n-k)}, \alpha\%)$.

¹ (فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص.

- إذا كان: $|T_c| < T_{tab}$ نقبل الفرضية H_0 ، أي أن المتغيرة المفسرة ليس لها معنوية.

- إذا كان: $|T_c| > T_{tab}$ نقبل الفرضية H_1 ، أي أن المتغيرة المفسرة لها معنوية.

الفرع الثاني: اختبار فيشر (Ficher) ⁽¹⁾

يستخدم هذا الاختبار (F) لقياس المعنوية الإحصائية للمعامل في آن واحد، حيث يقيس تأثير المتغيرات المفسرة إجمالاً على المتغير التابع، ويتم الاختبار باستعمال الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : b_0 = b_1 = \dots = b_k = 0 \\ H_1 : \text{يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم} \end{cases}$$

يتم حساب (F) كالتالي:

$$F = \frac{SCE/k-1}{SCR/n-k}$$

نعوض بقيمة R^2 المحسوبة مع القيم للنموذج المتعدد في صيغة (F) نحصل على:

$$F = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/n-k}$$

حيث:

R^2 : معامل التحديد.

n : حجم العينة.

k : عدد المعامل.

ونقارن F مع القيم المجدولة لدرجتي حرية $(n-k)$ و $(k-1)$ ولمستوى معنوية α .

- إذا كانت: $F_{cal} > F_{ta}$ فإننا نفرض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن المتغيرات المفسرة بصفة كلية تؤثر في النموذج.

- إذا كانت: $F_{cal} < F_{tab}$ فإننا نقبل الفرضية H_0 ، أي أن المتغيرات المفسرة بصفة كلية لا تؤثر في النموذج.

الفرع الثالث: اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي

من أهم الاختبارات المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى اختبار دارين

واتسون (Durbin Watson)، ويحسب بالصيغة التالية:

1) Jack Johnson, John Dinard, opcite, p 100.

$$d = \frac{\sum_{t=2}^n (1_t - 1_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n 1_t^2}$$

أو: $d \approx 2(1 - \rho)$

حيث أن :

d : تمثل القيمة المحسوبة للاختبار .

ρ : معامل الارتباط بين الأخطاء .

1: القيمة المقدرة لحد الخطأ (ε) .

ويتم الاختبار باستعمال الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 & \text{وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء} \\ H_1 : \rho \neq 0 & \text{عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء} \end{cases}$$

ثم نقارن (d) المحسوبة بقيمة DW المجدولة عند درجة معنوية $\alpha\%$.

1. $d \in [0, dL]$: وجود ارتباط ذاتي موجب .

2. $d \in [dL, dU]$: حالة عدم التأكد .

3. $d \in [dU, 4 - dU]$: عدم وجود ارتباط ذاتي .

4. $d \in [4 - dU, 4 - dL]$: حالة عدم التأكد .

5. $d \in [4 - dL, 4]$: وجود ارتباط ذاتي سالب .

حيث تمثل U في الجدول القيمة العليا *Upper* و L تمثل في نفس الجدول القيمة السفلى *Lower* .

من الدرجة الثانية، إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي، وهي مصممة بشكل أساسي لتقدير نماذج التكامل المشترك متعدد المتغيرات المستقلة، بحيث تكون متغيرات النموذج القياسي أحادي التكامل، كما تعمل على حل مشكل الارتباط المتزامن بين الخطأ العشوائي، والمتغيرات المستقلة بتصحيح الأخطاء (العضيلة، 2015، ص525)، وبما أن شرط التكامل المشترك محقق بين المتغيرات نستطيع تطبيق طريقة FMOLS والتي كانت نتائجها كالتالي:

الجدول 6: نتائج تقدير النموذج بطريقة FM-OLS

Prob.	t-Statistic	Std.Error	المعاملات	المتغيرات التفسيرية
0.0000	12.4272	0.081206	1.009162	RNF
0.0000	8.432253	0.126504	1.066712	RF

0.0000	61.30847	0.016726	1.025418	FP
0.0000	-23.71945	0.042824	-1.015761	GE
0.0000	-19.81301	0.051985	-1.02998	EQ
0.0105	-2.809548	17569.98	-49363.69	C
$R^2 = 0.988883 \quad \bar{R}^2 = 0.986236 \quad DW = 1.432218$				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها حسب الجدول (6) نقوم بمعاينة نموذج الدراسة كالتالي:

كل معلمات النموذج مقبولة ما عدا الثابت لأن إحصائية t -student أكبر من إحصائية t الجدولة والتي تساوي إلى $t_{tab}^{\alpha} = t_{n-k}^{0.05} = t_{28-6}^{0.05} = t_{22}^{0.05} = 2.074$ إذن المعلمات معروفة وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

أما فيما يخص معامل التحديد المصحح يمثل $\bar{R}^2 = 0.9862$ يعني أن القدرة التفسيرية للمتغيرات التفسيرية تفسر 98.89% من رصيد الميزانية، كما أن النموذج يضمن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء ومنه التقدير من الناحية الإحصائية مقبول

تبين وجود علاقة طردية بين رصيد الميزانية وكل من الجباية البترولية والجباية العادية والإيرادات غير الجبائية، وهذا اقتصاديا مقبول أي أن الزيادة في الإيرادات سيضمن الفائض في رصيد الميزانية العامة.

وجود أثر سلبي لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا يعكس عدم الفعالية لسياسة الإنفاق المنتهجة من طرف الحكومة، حيث نجد أن الزيادة في النفقات العامة سيؤدي لا محالة في عجز الميزانية العامة

الفرع الخامس: اختبار سببية قراجر The Granger causality test

إن إظهار العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يوفر مجموعة من عناصر تؤدي إلى فهم أفضل للظواهر الاقتصادية من الناحية العملية، تعد "المعرفة السببية" ضرورة لصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، ومعرفة معنى السببية لا يقل أهمية عن إبراز صلة بين المتغيرات الاقتصادية (Bourbonnais, 2018, p 316)، ونجد عدة طرق لاختبار السببية منها اختبار سببية قراجر والذي يستخدم في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية، ونقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى (شيخي، 2011، ص 277)، وعليه بعد قيامنا بعملية الاختبار للسلتين المستقرتين تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول 7: اختبار سببية قراجر بين رصيد الميزانية وهيكل النفقات والإيرادات العامة

Prob.	F-Statistic	الفرضية الصفرية
0.0154	5.17500	DRNF لا يسبب DSOL
0.0016	9.00136	DSOL لا يسبب DRNF
0.0362	3.93725	DRF لا يسبب DSOL
0.2544	1.46701	DSOL لا يسبب DRF
0.0797	2.87792	DGE لا يسبب DSOL
0.0333	4.05393	DSOL لا يسبب DGE
0.1153	2.41097	DFP لا يسبب DSOL
0.0309	4.15601	DSOL لا يسبب DFP
0.1929	1.78900	DEQ لا يسبب DSOL
0.4721	0.77937	DSOL لا يسبب DEQ

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال نتائج سببية قرائنجر، نجد أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين رصيد الميزانية، والإيرادات غير الجبائية، في حين رصيد الميزانية يسبب في الجباية العادية، أما الجباية البترولية فهي تسبب في رصيد الميزانية، وهذا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الإيرادات في تمويل الميزانية العامة، كما نجد أن نفقات التسيير تسبب في رصيد الميزانية نظرا للأعباء الكبيرة التي تنتج خاصة عن الأجور وتوفير الحاجات الأساسية للمواطن، ونلاحظ أيضا أنه ليس هناك علاقة سببية بين نفقات التجهيز ورصيد الميزانية.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل عجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، بالاعتماد على أسلوب الاقتصاد القياسي، وذلك من خلال دراسات هيكل النفقات والإيرادات العامة، فقمنا بتحليل تطور النفقات والإيرادات العامة، ورصيد الميزانية بعد ذلك درسنا استقرار السلاسل باستعمال اختبارات جذر الوحدة، لنقوم بعد ذلك بتقدير النموذج القياسي بين المتغيرات باستعمال طريقة FM-OLS، ثم اختبار سببية قرائنجر بين هيكل النفقات والإيرادات العامة ورصيد الميزانية، وقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أ- نتائج الدراسة: تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- تعاني الميزانية العامة في الجزائر من عجز هيكلي حيث نجدها في تزايد مستمر بسبب الاعتماد على الحماية البترولية وتبني الدولة لسياسة إنفاق توسعية.
- ارتفاع نسب التضخم، والدين العام خاصة الدين الداخلي بسبب اعتماد الحكومة على الاستدانة الداخلية، والإصدار النقدي الجديد بدون مقابل.
- استقرارية كل متغيرات الدراسة عند المستوى الأول، أي أنهم متكاملين من الدرجة الأولى، وذلك وفقا لاختبار ADF، واختبار P.P.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أين أنهم متكاملين تكاملا مشتركاً.
- أظهرت نتائج التقدير بأن هيكل النفقات العامة يؤثر بشكل سلبي على رصيد الميزانية، فيما نجد أن كل أنواع الإيرادات تؤثر بالإيجاب على رصيد الميزانية.
- أظهر اختبار السببية لقرانجر بأن هناك سببية بين رصيد الميزانية وكل متغيرا الدراسة عدا نفقات التجهيز.

ب- التوصيات

- ضرورة التنويع في الاقتصاد الوطني بما يكفل تنويع في مصادر الإيرادات، والكف عن الاعتماد على مداخيل الإيرادات البترولية لما لها من خطورة على التوازن المالي.
- إيجاد بدائل واستراتيجيات جديدة للقضاء على الفساد المالي والإداري.
- ضرورة القيام بإصلاح شامل وحقيقي للرفع من كفاءة الجهاز الضريبي، والنهوض به لمستوى يساعد على تحقيق الأهداف المسطرة
- ترشيد النفقات العامة، وإعادة تنظيم أولويات الإنفاق، وذلك بتوجيهها بما يتناسب مع الإيرادات العامة
- ضرورة إيجاد البدائل للتمويل غير التقليدي خاصة الإصدار النقدي، لما له من آثار سلبية على اقتصاد الدولة.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

- احمد جامع، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، 1970.
- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمية، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000.
- الصالح الرويلي: اقتصاديات المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية. ط.2. 1988.
- حسن مصطفى حسن - المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 1987.
- رفعت محبوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992.
- رشيد الدقر، علم المالية العامة، الجزء (1)، الموازنة العامة - مطبعة الجامعة السورية - 1975.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية بيروت، 1994.
- عبد المنعم فوزي - المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية: 1972.
- عبد الكريم صادق بركان خاص عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1973.
- علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1997.
- علي لطفي - المالية العامة - دراسة تحليلية - مكتبة عين الشمس مصر 1995.
- عطية عبد القادر محمد عبد القادر. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية. الدار الجامعية، 2004.
- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- شيعي محمد. طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات. الأردن. دار الحامد، 2011.
- محمد إبراهيم الوالي - علم المالية العامة - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2007.
- محمد عفر واحمد فريد، الاقتصاد المالية الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999.
- مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات)، جامعة الزقازيق، القاهرة 2000.
- يونس أحمد البطريق - المالية العامة - دار النهضة العربية، بيروت 1984.

المجلات والدوريات:

- بوفليح نبيل، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة-2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة شلف، العدد 9 ، 2013.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 24 مايو 2010.
- الأرقام مستخرجة من تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001
- الديوان الوطني للإحصائيات، النشرة 44، البنك الدولي.
- تقارير بنك الجزائر سنوات (2005، 2010 و 2014).

ال أطروحات:

- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990. 2004)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

الكتب باللغة الفرنسية:

- B.y chaouche , **budget de l'état et de collectivité locale**, OPU Alger, 1990.
- François Dureul-**Finances publiques**-Dalloz-Paris, 3eme édition 1976.
- Jack Johston, John Dinardo, **méthode économiques**, Economica, 4eme édition, paris 1999.
- Mr. R. Mugellec- **Notion essentielle des finances publiques** siray, Paris 1979.
- Omar Makalou, **l'équilibre budgétaire dans les P.V.D.F**, Maspéro, Paris 1970.



المفصل الأول

إشكالية عجز الميزانية



الفصل الثاني

توازن الميزانية والطرق المتبعة

للتقليل من عجز الميزانية



الفصل الثالث

دراسة قياسية لعجز

الميزانية



الخاتمة